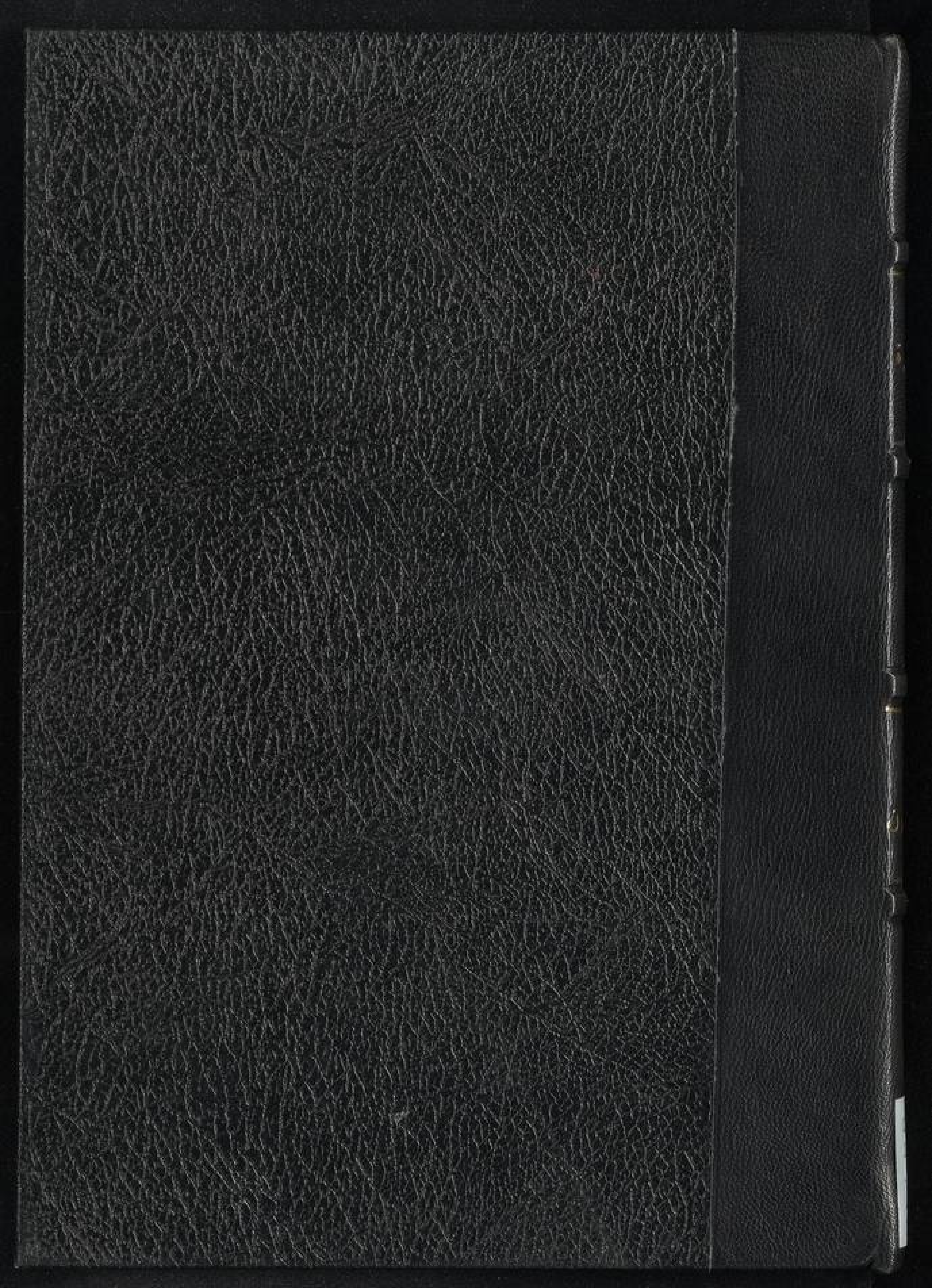
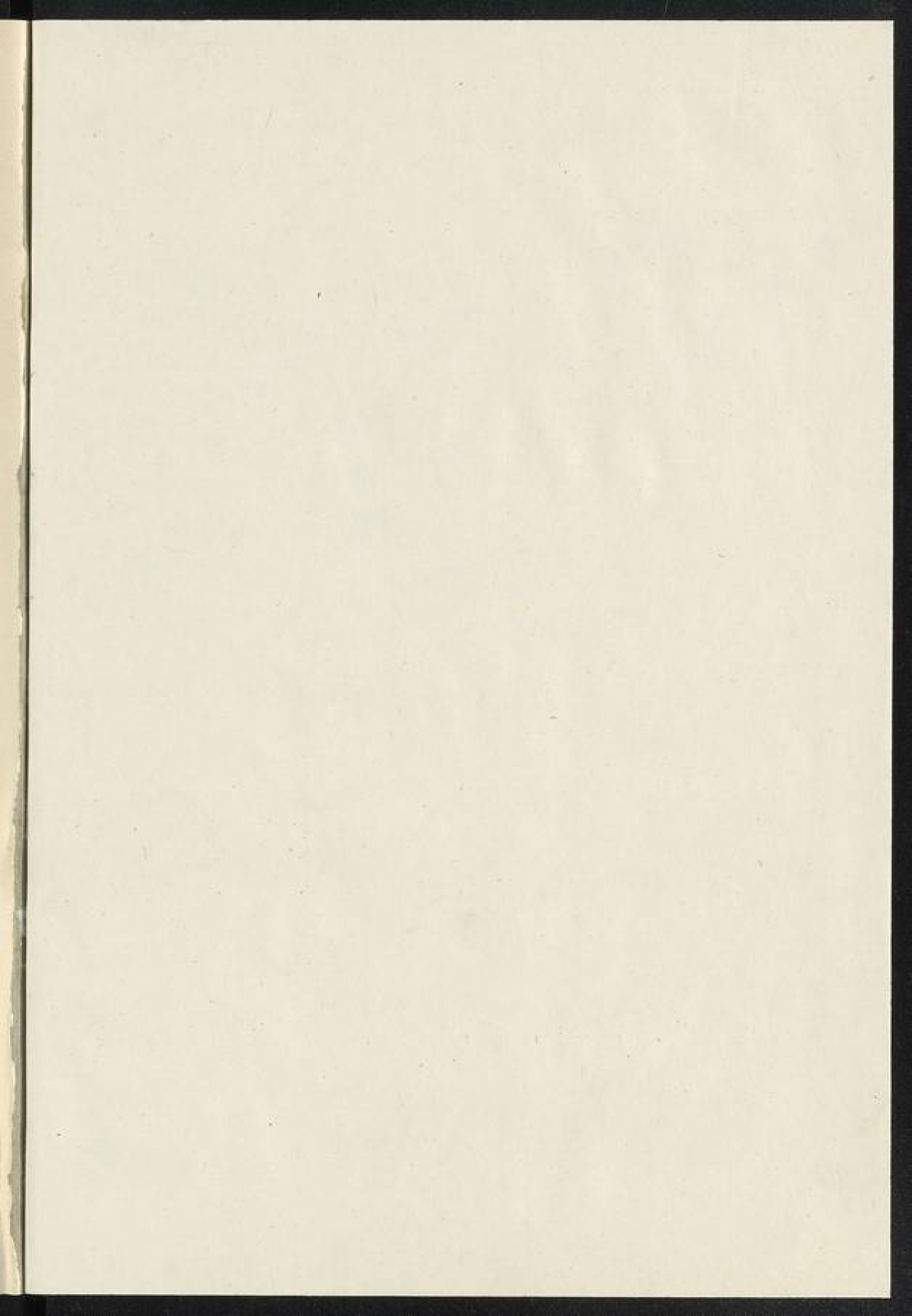




مذكـــــرة

بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨ م

للأمـــير

عمر طوسون

سنة ١٣٦١هـ — ١٩٤٢ م

مطبعة العدل بشارع كنيسة الأمريكان [illegible] بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هـذه المذكرة تتضمن ما صـدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٨ م حـين بدأت الحـرب العالمية الأولى تضع أوزارها وذلك للمطالبة بحقوق البـلاد وإعادة استقلالها وحريتها وغير ذلك ممـا يتعلق بقضيتنا المصرية العادلة . ونحن لا نحسب أنفسنا إزاء هذا الواجب المقدس إلا ملبين بعض ما افترضه علينا هذا الوطن العزيز الذى مهما بذلنـا فى سبيله من جهد فلن نستطيع أن نوفيه شيئا من حقوقه الواجبة .

ولما كان الكثير من أصدقائنا قد رغبوا الينا أن نطبع مذكرتنا هذه ووعدناهم بذلك فاننـا نبادر اليـوم الى نشرها إنجازا لوعدنا وحبـا فى اطلاع الجمهور عليها راجـين أن نكون قد تحرينا الحقيقة فيما كتبنا .

والله المسئول أن يجنبنا الزهو ويعصمنا من الزلل ؟

عمر طوسون

مذكـــرة

عما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٨

فكرة تأليف وفد للسفر الى الخارج والمطالبة بحقوق البلاد

إن فكرة إرسال وفد رسمى للمطـالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح الذى أزمع عقـده فى نهاية الحرب العالمية الاولى قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة فى ٨ ينـاير سنة ١٩١٨ تلك المبادئ التى تمنح الحق لكل أمـة صغرت أو كبرت فى تقرير مصيرها واختيـار الحكم الذى يرضيها سواء أكانت نهاية الحرب لصالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم ، إذ فى الحالة الأولى كان الغرض التخلص من الاحتلال الانكليزى وفى الحالة الثانية منع احتلال البلاد من إحدى الدول الغالبة .

ولما كانت مسألة مصر بنـاء على هذا الاعتبار مسألة دوليـة وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها وأن مثل هذه المسألة الهـامة تحتاج الى درس وتمحيص قبل اجتماع المؤتمر حتى لا يأتى يوم انعقاده إلا ونحن جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت سدى ، فقـد دفعنا ذلك الى التكلم فى أول الأمر مع المرحوم محمد سعيد باشا فى شأنهـا فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البـارزة فى الهيئة الاجتماعيـة وفى الجمعيـة التشريعية فاستصوبنا هذا الرأى وصممنا عليه .

ولم تمكنا المقادير من مقابلة سعد باشا إلا فى الحفلة التى أقامها المرحوم رشدى باشا فى ليـلة ٩ اكتوبر سنة ١٩١٨ بكازينو سان استفان احتفالا بعيد جلوس المغفور له الملك فؤاد الاول وذلك قبل الهدنة والصلح لأن هذا التاريخ كانت قد بدأت فيـه نهاية الحـرب . وفى تلك الليـلة ذكرنا لسعد باشا قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وأنه يحسن بمصر أن تفكر فى ارسال وفـد للمطالبة بحقوقها أمام هذا المؤتمر فاستحسن الفكرة ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عنـد عودته الى القاهرة وأن يخبرنا بالنتيجة .

هذا هو ملخص الحديث الذى دار بيننا وبين سعـد باشا

فى الليلة المذكورة وهو لم يكن طويلا لضيق الوقت واحتشاد المدعوين فى الحفلة .

وبعد هذه المقابلة تقابلنا مع سعد باشا فى حفلة شاى أقامها السير ريجنالد ونجيت المندوب السامى البريطانى يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ تكريما لعظمة السلطان فؤاد الاول فى منزل مدام زرفوداكى الذى كان مركزا لدار الحماية البريطانية بباكوس رمل اسكندرية فسألناه عما فعله فأجابنا بأنه تكلم مع أصدقائه فى المسألة المعهودة وأنهم استحسنوها وكان يود أن يتكلم معنا فيها طويلا ولكن مع الأسف لم يكن عنده وقت لذلك وأنه مسافر غدا الى القاهرة فى قطار الساعة ٩ صباحا فقلنا له إننا مسافرون اليها ايضا فى هذا القطار فاتفق ان يتقابل معنا فى القطار المذكور ونتحدث معا فى هذه المسألة الخطيرة .

وقد حصل فعلا فبعد قيام القطار من محطة سيدى جابر حضر سعد باشا الى ديواننا وتكلمنا معا فى هذا المشروع وفى أثناء حديثنا قال عرضا ضمن كلام آخر ان المشروع يلزم له مائة الف جنيه وانه يشك فى ان المصريين يدفعون مبلغا جسيما مثل هذا وان مثل شعراوى باشا يمكنه ان يدفع عشرة آلاف جنيه ولكنه يشك أيضا فى ذلك . ثم انتقل الى كلام آخر . وفى

النهاية اتفقنا على ان نعقد اجتماعا مع آخرين للبحث فى المشروع واذا منع هذا الاجتماع نرسل منشورا الى ممثلى الدول نخبرهم فيه بالمنع وبالمطالب التى نريدها .

والسبب الذى جعلنا لا نساير سعدا باشا فى حديث النقود هو اعتقادنا ان هذه المسألة ليست من شأننا نحن الاثنين وانما هى من شأن الاجتماع المزمع انعقاده فهو الذى يقرر ما يلزم عمله ويحدد المبلغ اللازم لنفقات ما يقرره وكيفية جمعه ، ومن جهة أخرى قد يقرر هذا الاجتماع عدم التدخل فى مثل هذه الامور . فاذا فرض أنه قرر هذا فلا يكون للنقود شأن أصلا . وعلى كل حال فاننا رأينا ان التحدث فى النقود سابق لأوانه ولذلك أمسكنا عن التكلم فى هذا الموضوع .

وبعد ذلك عدنا الى الاسكندرية ولم يبلغنا أى خبر من سعد باشا ولكن سعيد باشا أبلغنا أنه سمع ان سعدا باشا سأع فى المشروع واقترح علينا أن نتوجه الى القاهرة لمقابلته . فسافرنا الى القاهرة يوم الهدنة أى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ونزلنا فى فندق شبرد كعادتنا ورجونا المرحوم محمد محمود باشا تليفونيا للحضور لمقابلتنا وقد حضر وأخبرنا بأن سعدا باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك أخذوا موعدا من السير ريجنالد ونجيت لمقابلته يوم ١٣ نوفمبر والتحدث معه بشأن

مطالب البلد .

وبعد انصراف محمد محمود باشا أخبرنا سعدا باشا تليفونيا بأننا حضرنا من الاسكندرية لمقابلته واننا سنحضر عنده فأخبرنا انه منتظرنا فركبنا الى منزله . وقبل ان نتوجه اليه مررنا بمنزل المرحوم ابراهيم سعيد باشا لرد زيارة كان قد أداها الينا فوجدناه واخبرناه بأننا متوجهون الى سعد باشا بعدُ . فاستأذن منا فى ان يحضر هو ايضا الى منزل سعد باشا فتقبلنا ذلك بكل سرور وتوجهنا نحن أولا الى منزل سعد باشا ثم حضر ابراهيم سعيد باشا بعد ذلك فوجدنا عند سعد باشا على شعراوى باشا وبعد الكلام معه اتفقنا على ان نعقد اجتماعا عاما من اعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم فى قصرنا بشبرا يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمباحثة فيما يلزم عمله فى هذه المسألة وان لا بأس من ذهاب ثلاثتهم حسب اتفاقهم الى دار الحماية ومحادثتهم المندوب السامى فى الموضوع بصفة عامة جسا للنبض وعرض النتيجة على ذلك الاجتماع . وفى أثناء تحادثنا حضر عبد العزيز فهمي بك واشترك معنا في هذا الحديث وقد كتب هو فى النهاية بيده صيغة الدعوة الى الاجتماع المذكور .

وفى اليوم الثانى سافرنا الى الاسكندرية وأعددنا تذاكر الدعوة لذلك الاجتماع وأرسلناها الى حضرات المدعوين اليه .

وهاك صورة الدعوة :

حضرة . . . .

نرجو . . . . . أن تتفضلوا بالحضور الى سرايتنا بجزيرة بدران بالقاهرة فى يوم الثلاثاء الموافق ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة ٣ افرنكى مساء للمشاورة فيما يجب علينا اتخاذه فى الاحوال الحاضرة لخدمة بلدنا بالطرق السلمية المشروعة . وتقبلوا فائق الاحترام ؟

الامضاء

عمر طوسون

وأتانا بعد ذلك الخبر بأن الحكومة منعت الاجتماع فأرسلنا الى حضرات المدعوين الخطاب الآتى نعلمهم فيه بتأجيل الاجتماع وهاهو :

حضرة . . . .

ميعاد الاجتماع الذى تحرر عنه لحضرتكم وهو يوم الثلاثاء المقبل تأجل واقبلوا تحياتنا ؟

الامضاء

١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨

عمر طوسون

وسافرنا على أثر ذلك الى القاهرة وتقابلنا مع المرحومين محمد سعيد باشا وأمين يحي باشا وتداولنا معا . وكان قد بلغنا خبر بأن سعدا باشا يريد الانفراد بالمسألة ولربما هو الموعز الى الحكومة بابطال الاجتماع فلم نقابله ودعونا بعض أشخاص من الشخصيات البارزة ومن الاعيان وغيرهم للمداولة فيما يلزم عمله في منزل سعيد باشا فى القاهرة . وبعدها حضر عندنا سعد باشا ونحن مجتمعون مع محمد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى باشا وامين يحي باشا ونفى مسألة الاشاعة التى كانت بلغتنا عن رغبته فى الانفراد . وتناول الحديث في بدايته ضم الفريقين الى بعضهما ولكن هذا لم يتم حيث أخبرنا امين يحي باشا في اجتماع آخر مع الباشوات المذكورين بأنه مكلف من قبل عظمة السلطان فؤاد الاول بابلاغنا نحن شخصيا الكف عن هذه المسألة والعودة الى الاسكندرية . وعلى هذا انتهى الامر .

ما قاله المرحوم احمد شفيق باشا عن تأليف الوفد

وقد تكلم المرحوم أحمد شفيق باشا بالصفحات من ١٤٤ إلى ١٥١ من الجزء الاول من مؤلفه (حوليات مصر السياسية)

عن فكرة تأليف الوفد المصرى وذكر فى هذا الموضوع ثلاث روايات مختلفة وما جاء فى الرواية الاولى وهي الخاصة بنا ملخص عن تفصيلات كان قد طلبها منا فى هذا الخصوص لنشرها فى كتابه المذكور . واليك ما جاء به فى هذا الصدد :

« من هو أبو الوفد - كانت خواطر الامة أثناء الحرب ثائرة والنفوس جائشة بتلمس منفذ للنجاة من الضغط الشديد الذى كانت السلطة العسكرية الانكليزية لا تفتأ توقعه على الافراد والجماعات .

ففكر المغفور له السلطان حسين كامل فى أن يكتب خطابا يوجهه الى صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى رأسا يسأله فيه حل المسألة المصرية بما يرضى الامة . وعهد الى صاحب الدولة رشدى باشا بتهيئة مشروع هذا الكتاب . ولكن مرض السلطان ووفاته حالا دون إنفاذ المشروع .

ثم زاد فى تقوية هذه الروح فى الامة واشعال نيران الشوق لاختطاط خطة لمطالبة الانكليز برد (الوديعة التى أخذتها الحكومة البريطانية تحت يدها لسكان القطر) ما نشر من مبادىء الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكيه التى أعلنت فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ . تلك

المبادىء التى تمنح الحق لكل أمة صغرت أو كبرت فى تقرير مصيرها واختيار الحكم الذى يرضيها . ثم ساد الاعتقاد بعد ذلك بأن البلاد لابد واصلة الى غرضها عقب التصريح الذى أذاعته الحكومتان الانجليزية والفرنسية بشأن البلاد المحررة .

ولقد اختلفت الروايات فى تعيين من الذى فكر بادىء الأمر فى مطالبة الانكليز جديا برد حقوق مصر بعد وفاة المرحوم السلطان حسين . ومن الذى فكر فى تأليف الوفد .

ففى رواية أن الأمير عمر طوسون هو الذى بدأ يجول بخاطره ذلك الامر منذ أعلنت مبادىء الدكتور ولسن . سواء أكانت نهاية الحرب تكون فى صالح الحلفاء أم لصالح أعدائهم . ولما كان هذا الموضوع الهام فى حاجة الى الدرس والتمحيص قبل انتهاء الحرب حتى لا يأتى يوم انعقاد مؤتمر الصلح إلا والبلاد مستعدة للمطالبة أمامه بحقوقها كاملة باعتبار أن المسألة المصرية دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها دون سواها فاتح سموه دولة محمد سعيد باشا فيما يجول بخاطره فاتفقا على اشراك سعد باشا معهما لبحث الموضوع .

وفى رواية أخرى أن سعد باشا ومحمد محمود باشا باشترا كهما

مع بعض أساطين حزب الأمة شعراوى باشا واحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك كانوا يتباحثون هم كذلك فى هذه المسألة . وأن محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك اجتمعا لدى سعد زغلول باشا بعزبته فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ وتذاكروا مليا فى الكيفية التى يطالبون بها الانكليز برد حقوق البلاد . وانهم حين عودتهم قابلوا ابراهيم الهلباوى بك بالقطار ففاتحوه فيما كانوا يتباحثون فيه وكلفوه بنشر الفكره بين المحامين .

وهناك رواية ثالثة مؤداها أن صاحب الدولة حسين رشدى باشا وهو المسئول أكثر ممن عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعد بردها رأى من الانكليز عدم استعداد لانجاز ما وعدوا ففاتح زميله صاحب المعالى (الدولة) عدلى يكن باشا فى الأمر فاتفقا على مخاطبة من يثقان بهم من رجالات الأمة فأخذ رشدى باشا يستظهر بهم ويحضهم على القيام بمطالبة الانكليز بحقوق البلاد . ويقال إنه كان يستدعيهم اليه بواسطة سكرتيره فردا فردا وباسم غير اسمه حتى لا يلفت نظر السلطة العسكرية الى اجتماعاته بهم جميعا . ثم يتباحث مع كل منهم على حدة فى كيفية هذه المطالبة . وكان أول من خوطب سعد زغلول باشا ثم إخوانه عبد العزيز فهمى

بك وعلى شعراوى باشا واحمـــد لطفى السيـد بك . ولم نتمكن من معرفة تاريخ هـذه المقـــابلات . فرأى دولته من البعض ترددا من خشيـة غطرسة السلطة العسكرية وبخـــاصة فى ذلك الوقت الذى كانت فيـه وطأة الاحكام العرفيـــة قد اشتدت . ولـكن تشجيع رشدى باشا . وحثـــه الجماعة . وابداء استعداده لتضحيـــة كل شيء فى سبيل الذود عنهم حمـــل هـذا البعض على الثبات ثم على الاقدام .

وكانت الفـكرة السائدة إذ ذاك هى الحصول عـــلى أقصى ما يمـكن الحصول عليه من الانكليز .

وحدث يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ أن أقام دولة رشدى باشا وليمة عشاء رسميـــة بكازينو (سان استفـان) بمنـاسبة عيـد جلوس عظمة السلطان . وكان الأمراء والوزراء وكبار القوم مدعوين إلى هـــذه الوليمة . ففـــاتح الأمير عمـــر سعد باشا في الامر لمـــا له من الصفة النيابية حيث كان وكيلا منتخبا للجمعية التشريعيـــة . ولما يعهد فيه من الجراة والقدرة على المناقشة ولتوفر قوة الامتناع لديه . فلم يشأ سعـــد باشا أن يتوسع معـه بل وعده بعرض الفـكرة على أصدقائه عند عودته إلى القاهرة .

ثم اجتمعنا مرة ثانية فى ٢٣ أكتوبر بدار الحماية برمل الاسكندرية حيث كان السير ريجنالد ونجيت القومسير العالى البريطانى أقام حفلة شاى . فلم يكن الموقف والوقت ليسمحا لهما بالتحدث فيما تم . وفى صباح اليوم التالى تقابلا بالقطار الذاهب إلى القاهرة فتبسطا فى الحديث واتفقا على طريقة تنفيذ الفكرة . بأن يذهب جماعة الى أوربا للمطالبة أمام المؤتمر بحقوق البلاد . وأن يقام اجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والأعيان للمشاورة في الامر . فان حالت السلطة دون تنفيذ ذلك كتبوا منشورا بمطالب الأمة وأبلغوه الى وكلاء الدول السياسيين بمصر .

فلمّح سعد باشا أثناء الحديث عرضا للأمير بأن تنفيذ هذا المشروع يستلزم نحو مائة الف جنيه . فلم يسايره سموه فى حديث المال لاعتقاده أن هذه المسألة متعلقة بقرار الاجتماع المزمع انعقاده .

توالت بعد ذلك اجتماعات سعد باشا باخوانه . وكان أهم موضوع يتباحثون فيه هو تدبير المال اللازم للمشروع ولما كان جل اعتمادهم فى ذلك على الامير والامير لم يصدر منه تصريح فى هذا الشأن اعتمدوا فى النهاية على أنفسهم

وعلى المرحوم على شعراوى باشا الذى أعلن استعداده لدفع عشرة آلاف جنيه . حتى انه لما فاتح أحدهم رشدى باشا في هذا الموضوع وسأل دولته عن كيفية تدبير المال اللازم أجابه بقوله انهم على استعداد لذلك .

وفي يوم ١١ نوفمبر يوم أن عقدت الهدنة العامة طلب سعد باشا واثنان من اخوانه وهما على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك مقابلة القومسير العالى البريطانى كما أسلفنا . فلما سمع الأمير بالنبأ أسرع بالحضور الى القاهرة لمقابلة سعد باشا . فقابله وكان مجتمعا باخوانه في داره . فلم يخف عليه سعد باشا جلية الواقع بل صرح له بأن القومسير العالى البريطانى ضرب لهم فعلا موعدا لمقابلته فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر . فسأله الأمير عما إذا كان هو وأصحابه يرغبون فى الانفراد بالعمل أم هم يقبلونه معهم . فأظهروا استعدادهم لقبول اشتراك سموه معهم رغما عن الملاحظات التى كانت تجول بخاطرهم حول هذه النقطة . حيث كان استقر رأيهم فيما بينهم على أن ينفق كل واحد منهم على نفسه حتى لا يحتاجوا لمعونة من الخارج .

وكانت نتيجة مفاوضة الأمير معهم فى هذا الاجتماع أن

لا بأس من الذهاب الى دار الحماية على أن تكون المحادثة بينهم وبين القومسير العالى البريطانى بصفة عامة جسا للنبض حتى لا تخرج القضية المصرية عن دوليتها . ثم يعقد الاجتماع العام الذى سبق الاتفاق عليه بقصر الأمير بشبرا فى ١٩ نوفمبر للمباحثة فيما ينبغى عمله حيال هذا الامر الخطير .

ومن ثم عاد سموه إلى الاسكندرية يهتم بارسال الدعوة الى هذا الاجتماع . وأرسلها بالفعل . وقد قيل ان سعد باشا واخوانه لما كانوا لا يأتون بعمل أو بحركة إلا بعد استشارة دولة رشدى باشا أظهروا لدولته أنهم يفضلون لو ظلت الهيئة التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية لا أثر لذى جاه فيها . فبينما كان الأمير منهمكا فى إرسال الدعوة للاجتماع إذ فاجأه رشدى باشا بمخاطبته تليفونيا من القاهرة يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع . فحضر سموه إلى القاهرة وأكد له الوزير قرار الحكومة . وعلى ذلك أوقف الاجتماع .

فطن الأمير إلى المناورة . وشعر باليد التى تسعى لاقصائه عن الجماعة فولى وجهه شطر فكرة أخرى . واجتمع بدار محمد سعيد باشا بقصر الدوبارة مع اسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا وعلى

المنزلاوى بك والاستاذ زكى على وآخرين من الحزب الوطنى وغيرهم وتشاوروا فيما بينهم فى تأليف هيئة تسعى لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال . فرأى هؤلاء أن من المصلحة ضم سعد باشا وأصدقائه اليهم . فبعد المداولة قرر المجتمعون تفويض الأمر لسمو الامير ومعه محمد سعيد باشا واسماعيل صدقى باشا وأمين يحي باشا وحسن صبرى بك لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة . فاجتمع هؤلاء فى اليوم التالى بفندق شبرد حيث خاطب الامير سعد باشا تليفونيا وطلب اليه مقابلته . وكان حينذاك سعد باشا مجتمعا باخوانه فى داره فهرع ملبيا الطلب . ولكن محمد محمود باشا كان يعلم بوجود محمد سعيد باشا مع الأمير فخشى أن يرشحه سموه لرياسة الجماعة . فترك اخوانه وأسرع باللحاق بسعد باشا قبل مبارحته الدار وقال له ما معناه : « إياك وقبول رياسة أحد سواك . فانك أنت الرئيس » .

وهكذا تولى سعد باشا الرياسة . فلما وصل وقابل الامير وذاكره سموه في الانضمام اليهم وعده باستشارة أصدقائه فى ذلك وانصرف .

فلما علم الاخوان أن الأمير عمر يسعى فى تأليف هيئة سواهم من أعضاء الحزب الوطنى وغيرهم وخشوا الانقسام أفهم

سعد باشا الأمير أن من صالح القضية المصرية أن تبقى هيئة الوفد محافظة على صفتها الشعبية . وفى الوقت نفسه أرضى الذين كانوا يلوذون بسموه ويعينونه على إنفاذ مشروعه . وبعد المداولة تقرر عقد جلسة فى مساء اليوم المذكور بدار محمد سعيد باشا . فلما عاد سعد باشا الى إخوانه وعرض عليهم شروط الأمير وفريقه لم يقبلوا بعضها .

وحدث أن اجتمع سموه بعد ظهر ذلك اليوم ومعه محمد سعيد باشا باسماعيل صدقى باشا وأمين يحي باشا في فندق شبرد . وكان للأخير تردد على القصر السلطانى فعرفهم أن عظمة السلطان يرى أن يترك الامير الاشتغال بالقضية المصرية وان يسافر من فوره إلى الاسكندرية . فلم يسع الامير إلا أن يصدع بالأمر » ١٠ ه

* * *

هذا ما قاله المرحوم احمد شفيق باشا عن تأليف الوفد المصرى ونحن نعلق على ما جاء فيه فنقول بصدد الرواية الثانية إن سعدا باشا لم يفاتحنا فى مقابلتنا له الاولى التى اقترحنا فيها عليه فكرة إرسال وفد من مصر إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق البلاد فى مثل هذه الفكرة مطلقا ولا فى المرات التى تقابلنا فيها معه بعد ذلك . فلو كان قد فكر فيها قبلنا فلماذا لم

يفاتحنا فيها عند مقابلتنا له المرة الاولى فى ليلة ٩ اكتوبر بكازينو سان استفان وفى المرة الثانية يوم ٢٣ من هذا الشهر. وفى المرة الثالثة يوم ٢٤ منه اثناء الحديث الطويل الذى دار بيننا وبينه فى ديواننا بالقطار المسافر الى القاهرة فى ذلك اليوم وقد استمر هذا الحديث من محطة سيدى جابر إلى محطة القاهرة . وفي المرة الرابعة فى الاجتماع الذى اجتمعنا فيه بمنزله معه ومع شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك وابراهيم سعيد باشا . ففى جميع هذه المقابلات لم نسمع من سعد باشا أى كلمة أو إشارة تدل على صحة هذه الرواية . كما أننا لم نسمع من محمد محمود باشا أن هذه الفكرة قامت فى بعض الرؤوس من قبل عندما قابلناه فى فندق شبرد يوم ١١ نوفمبر وأخبرنا بأن سعدا باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك متوجهون الى دار الحماية يوم ١٣ من ذلك الشهر .

أما عن الرواية الثالثة الخاصة بالمرحوم رشدى باشا فلم نسمع بها قبل قراءتها فى كتاب شفيق باشا الآنف الذكر .

ما جاء فى مذكرات المرحوم سعد باشا عن تأليف الوفد

والآن نذكر لك بعض مقتطفات من مذكرات المرحوم سعد باشا فى شأن فكرة تكوين الوفد وقد ذكرها حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا في خطبته التى ألقاها فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى فى يوم الأربعاء ٩ يناير سنة ١٩٣٥ ونشرتها جريدة الاهرام فى اليوم التالى . وهاك نصوصها كما وردت فى هذه الخطبة : —

قال معالى مكرم باشا :

« أيها السادة — قلت فى مستهل كلامى إن الوفد بدا بمجرد فكرة بين بعض المفكرين ثم اعتنق الشعب هذه الفكرة فتطورت الى عاطفة وانتقلت بذلك الفكرة من الرؤوس الى النفوس .

ولم اكن أدرى أنى فيما قلته قد استعرت تعبيرا يكاد يكون حرفيا للزعيم الخالد الذكر سعد صاحب الفكرة وزعيمها فقد رجعت إلى مذكراته رحمه الله فوجدت فيها

الاشارة الأولى الى فكرة تكوين الوفـــد تحت عنوان (فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨) وفيها يقول ما يأتى حرفيا :

(ذهبت الى الاسكندرية للمعايدة وحضور وليمة رشدى باشا التى أقامها احتفالا بجلوس عظمة السلطان على أريكة مصر . . ثم قابلنى البرنس عمر وقال إنى أفكر فى أن يقوم من المصريين طائفــة للمطالبة بحقوقها فى مؤتمر الصلح فقلت فكرة جميــلة قامت فى بعض الرؤوس من قبل وقد آن الآن أوانها فقال تأمل فيها وانظر من يساعد عليها ثم انصرف كل منـــا عن صاحبه) .

(فكرة جميلة قامت فى بعض الرؤوس من قبل) تلك عبارة سعد يشير بها إلى الفكرة التى بدت له ولبعض اخوانه عن تكوين الوفد المصرى .

ولكنها لم تزد على أن تكون فكرة وفكرة حائرة ككل فكرة فى نشأتها ولذلك ترى سعدا يشير فى مذكراته فى اليوم التالى الى احتمال صرف النظر مؤقتا عن فكرة السفر لعــدم الاهتداء إلى طريقـــة اليه ثم لا يكاد يمر يوم حتى يعود الى توكيدها والسعى إلى تحقيقها قائلا :

(وسافرت في الغد بعـــد الظهر الى مصر فتـــلاقيت مع

عدلى وتكلم معى في تلك المسألة ورأينا الأوفق توسيط قنصل أمريكا وفاتح رشدى هذا القنصل فلم يجد عنده استعدادا لتأييد المسعى وقال ليس هناك إلا واحد من طريقين إما أن تطلب تركيا استقلال مصر بأن تقول إنها تركت اليها حقوقها وإما الالتجاء الى الحكومة الانجليزية) .

إذن تلك عقبة أولى أن تذلل ولكن سعدا لا يكون سعدا اذا أدركه الملل أو الفشل ولذلك تراه يشير فى مذكراته فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ الى أنه توجه الى الاسكندرية فى يوم ٢٢ أكتوبر وتكلم مع سمو الأمير عمر طوسون وبعض رجال الدولة فى الأمر - والى حضراتكم ما جاء فيها على لسان الزعيم الخالد نفسه : -

(توجهت اسكندرية يوم ٢٢ أكتوبر لحضور حفلة شاى عمومية دعانى اليها السر ونجت معتمد بريطانيا وتقابلت مع عدلى ومدحت ورشدى ومحمد سعيد والبرنس عمر وغيرهم . . . وشممت من عدلى رائحة أن المشروع الذى عرضه علينا رشدى لم يكن من بنات أفكار الاثنين وأنه لابد أن يكون مشتملا على سر ستكشفه الأيام ولقد اجتمعت بالأمير عمر فى القطار من اسكندرية الى مصر وتكلمنا فى موضوعات شتى وفهمت منه أنه يميل الى كتابة عريضة بعد انعقاد

مؤتمر الصلح بمطالب مصر الخ . .) .

إذن حتى الآن لا تزال الفكرة محل بحث وسعى ولكن سعدا لم يكتف بهذه المساعى بل اعتزم جريا على عادته في مواجهة الصعاب أن يواجه الأسد فى عرينه فقرر هو وزملاؤه زيارة المعتمد البريطانى للتكلم معه في وجوب سفر الوفد المصرى وتمت الزيارة في يوم ١٣ نوفمبر والى حضراتكم ما أثبته سعد فى مذكراته بصدد هذا اليوم التاريخى العظيم : —

(فكان خطر ببالنا أن نزور السير ونجت ونعلمه ضمننا بسفرنا ونسأله عن نية دولته فى مصير مصر فحدد لنا يوم الأربع ١٣ منه فذهبت مع على باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى وجرى لنا معه حديث طويل مبين فى ورقة أخرى مضمومة لأوراق الوفد) .

ذلك تعليق سعد رجل التاريخ على يوم من أيام التاريخ . وهو تعليق بديع لأنه متواضع لا ادعاء فيه ولا دعاية . والواقع أن العظماء يكتبون التاريخ بأعمالهم فلو أنهم وصفوه بأقوالهم لكانوا ممثلين أكثر منهم عاملين .

كتب سعد ما تقدم فى مذكراته بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ ولم يكن الوفد قد تم تكوينه وكان صاحب السمو

الأمير الجليل عمر طوسون يسعى فى ذلك الوقت الى تكوين وفد من رجالات مصر فزار سعدا فى بيت الأمة وحادثه في هذا الصدد . واليكم ما كتبه الزعيم الخالد فى مذكراته فى ١٥ نوفمبر : —

(فى يوم الاثنين الماضى ١١ منه حضر الأمير عمر طوسون وكان حاضرا ابراهيم باشا سعيد ومحمد محمود باشا وعلى باشا شعراوى وعبد العزيز بك فهمى وأبدى رغبته فى عقد اجتماع للمذاكرة فى حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن . فوافقت على ذلك وكتبنا أسماء كثيرين من الذين ينبغى دعوتهم وكان هو يعارض فى البعض وعلى البعض وبعد أن تم تحديد الأسماء التى يجب دعوتها كتبت صيغة الدعوة وأخذها الأمير لارسالها وحصل الاتفاق على أن يحدد يوم الانضمام إما يوم الثلاث القادم أو يوم الأربع وأن الأمير يشرف قبله بيومين فيتناول الشاى مع الآخرين عندى ثم انصرف الأمير ليوزع أوراق الدعوة) .

بيد أنه فى هذه الاثناء تدخل أهل السوء بالنميمة والدس بين سمو الأمير وسعد باشا فلم يكن من سعد رحمه الله إلا أنه واجه الأمر مواجهة واتخذ السبيل المباشر الى مقاومة الدساسين

الذين حاولوا الايقاع بين سمو الأمير وبينه وليس أبلغ فى وصف نفسية سعد من سعد نفسه فقد جاء فى مذكراته ما يأتى :-

(ورأيت أن أذهب الى الأمير عمر طوسون وأزيل من نفسه أثر تلك النمائم فذهبت اليه ووجدت عنده محمد باشا سعيد واسماعيل باشا صدقى وأمين باشا يحي وبينت له الحقيقة فى كل من تلك النمائم بعد أن قلت له إنى رجل حر واعتبر الكذب أكبر جريمة فاذا أخطأت خطأ أرى الاعتراف به أوجب وأطلب السماح عنه لكنى لا أستحل الكذب بحال من الأحوال ، فأظهر الارتياح الى بيانى وقال : الآن ارتحت . فقلت : ان المشروع بين يديك ونحن مستعدون لسماع طلباتك وملحوظاتك فيه ونرجو أن تبدى منها ما تشاء للنظر فيه . فقال : أفعل ذلك بعد الاجتماع مع اخوانى والبحث معهم ثم أرسل اليك . ثم قلت لمحمد باشا سعيد : هذا شأن الأمير وما شأنك أنت في الغضب ولماذا ؟ فقال : إنى غضبت لغضب الأمير . قلت : وأى ارتباط بين غضبك وغضب الأمير ؟ قال : كيف لا أغضب لغضبه !

(قلت : أنت حر فى ذلك ولكن بما أن الأمير قد أعلن رضاه فلا معنى للاستمرار فى غضبك . وحصل أخذ ورد من

هذا القبيل انتهيا برضاه أيضا . . . وعنـــد الانصراف قال لى محمـــد باشا سعيد : إن هـــذه المأمورية إذا نجحت فاننا نقيم لك تمثـــالا من الذهب . قلت : هذا التمثال يكون للبرنس . وانصرفت) . ا ه

* * *

ونعلق على ما جاء فى الفقرة الأولى التى اقتطفها معالى مكرم عبيـــد باشا من مذكرات المرحوم سعد باشا فى هذا الصدد بأنه عنـــدما عرضنا على سعد باشا فكرة إرسال وفـد إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوق مصر لم يقل لنا : « إن هذه الفكرة قامت فى بعض الرؤوس من قبـــل وقد آن الآن أوانها » . واننا لم نسمع منـــه ذلك مطلقا فى جميع المرات التى تقابلنا فيها معـــه كما سبق لنا القـول فى تعليقنا بهذه المذكرة على كلام المرحوم احمـــد شفيق باشا عن تأليف الوفد . ونحن لا نريد - معاذ الله - أن نعزو إلينا الفضل فى ذلك فمها بذلنا فى سبيل هذا الوطن العزيز فاننا لا نزال ولن نزال مدينين له مدى الحياة . وغاية ما فى الأمر أننا أردنا إثبات هذه الحقيقة .

حول القضية السياسية المصرية

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه
بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بصدد المطالبة بحقوق مصر

أبناء مصر مواطنينا الأعزاء

يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى ومرشده ألا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد على الأول) ، وجمعت القدرة الالهية فى شخص هذا البطل العظيم ، الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة مغمورة بنعمها ، فرض الله علينا بذا خدمة مصر وإخواننا المصريين والسير على أثر جدنا الاكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين . وحيث أن الأمة المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد

قامت بالواجب عليها قياما يجمل لها ولنا اعظم منزلة نتفاخر بها في العالم بأسره . وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة . والحق فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ونجعل أيدينا فى أيديهم حيث اننا لسنا إلا روحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا . نطالب بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط ؟

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد على ابراهيم — يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

* * *

رد

على بلاغ اللورد ألنبي الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩
وقد أرسل الى فخامته بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٠
موقعا عليه منا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء

بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها

نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها .
وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذى لا يدع مجالا لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة . وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن . فعليه نقدم اليكم هذه المذكرة لنحيط جنابكم علما بأننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا ؟

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد على ابراهيم
يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

* * *

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه
بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ على أثر نشر
مذكرة قواعد الاتفاق : (مشروع ملنر) .

أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هذا الوقت الخطير نبدى رأينا في مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها ونتشرف بالانتساب اليها وهو أن مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك واننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا فى المسألة الخطيرة وللأمة الرأى الأعلى فيها والله يهدينا جميعا الى الصواب ؟

عمر طوسون ـ اسماعيل داود ـ سعيد داود ـ محمد على ابراهيم

حديث

مع فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان
حول مشروع ملنر وبلاغ حضرات أصحاب السمو الامراء بصدده
نشرته جريدة الاهرام فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠

قال فضيلة الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان :

لما كانت الأمة المصرية تحفظ لسمو الأمير الجليل عمر طوسون آثاره النافعة فى خدمة البلاد وتقدر جهاده الصادق فى سبيل تحقيق أمانى الوطن وتعترف له بالسبق فى سبيل المكرمات وتعضيد المشروعات النافعة وكانت كل دعوة تصدر من سموه تقابل من الأمة بالاهتمام اللائق بمقامه الكريم ، كان لبلاغ حضرات أصحاب السمو الأمراء الأخير حركة فكرية ظهر أثرها على صفحات الجرائد أو على ألسنة الخطباء وتناول بعض الكتاب البلاغ للنظر فى أسلوبه ومعناه وفي الظروف التى صدر فيها بعناية كبيرة كادت تبعد بهم عن النظر فى مشروع الاتفاق وتحول بعض الجهود المهمة عن الاتجاه النافع .

ولما كنت اعتقد ما يعتقده كل مصرى من أن وفرة

إخلاص سمو الأمير وشغفه الزائد بأن تنال البـلاد حقوقها كاملة هما اللذان حملاه على التقدم بهذا البلاغ الى الامة ، ورأيت بعض الناس قد بعدوا عن فهم المراد من هذا البـلاغ ، انتهزت فرصة عودتى الى الاسكندرية والتشرف بزيارة سمو الامـير فحادثت سموه فيما يقصده حضرات أصحاب السمو الأمراء من هذا البلاغ الذى فهم منه بعض الناس أنه قصد به التـأثير فى الرأى العام لحمله على خطة معينة . فأجابنى ـ حفظه الله : « بأنه يقـدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الامة واحتفاظها بحقوقهـا ، وأنه وإن كان رأيه الخاص الذى يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البـلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة ، فهو يحـترم رأى الامـة لأنه رأى الجماعة التى يتحتم احـترام رأيها . وان بلاغ الامراء انمـا هو مجرد إبداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لأمتهم نهـاية الكمال . وانه لا يقصد به التـأثير فى الرأى العام أو تحويل اتجاهه . وان كل رأى تراه الامـة فهو يحترمه ويجله . وان شعاره سيظل دائمـا النهوض بمصر والعمل لابلاغها السعادة التى يجب أن يتمتع بهـا الشعب المصرى العريق . وان هـذا المعنى هو الذى تشير اليـه خاتمـة بلاغنا حيث أسندنا الأمر فى النهاية الى الامة وجعلنا لها الكلمة العليا فى مشروع الاتفاق » .

فشكرت لسموه هذا الاخلاص السامى وتلك الغيرة المحمودة واستأذنته فى إذاعة هذا حتى يدرك جمهور الأمة المرمى الحقيقى الذى قصد من هذا البلاغ فأذن سموه بذلك وأقره .

تلك هى العاطفة الجليلة التى دعت حضرات أصحاب السمو الامراء الى التقدم بابداء رأيهم الذى هو غاية الاخلاص ونهاية الرغبة الأكيدة فى خدمة البلاد مع احترام رأى الجماعة والنزول على حكمها . وذلك مظهر من أجل مظاهر الديموقراطية الصحيحة نضيفه مأثرة أخرى الى مآثرهم الخالدة .

فالى الشعب المصرى الناهض الذى يقدر اخلاص العاملين وجهاد المجاهدين قدره ، والى الامة المصرية الكريمة الراغبة فى الحياة الحرة ، أعلن هذه الحقيقة الناصعة إحقاقا للحق وإزهاقا للباطل ، سائلا المولى عز وجل أن ينجح مقاصدنا وأن يديم هذا التساند والتعاضد بين الأمة وأمرائها العاملين الاحرار وان يوفق الساعين لخلاص البلاد إلى أقوم سبيل . إنه سميع مجيب .

* * *

احتجاج

على تصريح المستر تشرشل الوزير البريطانى
في خطابه الذى ألقاه فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢١

إنه لمناسبة ما صرح به المستر تشرشل فى خطابه الذى ألقاه فى منشستر من أن الوقت لم يحن بعد لسحب الجيوش البريطانية من القطر المصرى لأن ذلك يدفع رعاع مصر والاسكندرية الى القضاء على الجاليات الاوربية — قد اجتمع لدينا جمهور من الاعيان والتجار والمحامين والاطباء نائبين عن مدينة الاسكندرية للبحث فى الحالة الحاضرة ورأوا أنه :

حيث أن الذى أهاب بالمستر تشرشل إلى ذلك التصريح إنما هى الحوادث التى جرت فجأة فى بعض احياء مدينة الاسكندرية دون غيرها من باقى مدن وقرى القطر المصرى التى يقطنها عدد كبير من الاجانب على اختلاف الطبقات ومع ذلك فهؤلاء لم يمسهم أحد بسوء وما زالوا يعاملون أحسن معاملة وعائشين بين مواطنيهم المصريين على أتم وفاق ووئام من قديم الزمن كما شهدوا بذلك هم أنفسهم بعد وقوع

الاضطرابات الأخيرة .

وحيث أننا لا نوافق أن يتخذ المستر تشرشل هذه الحوادث المحلية الفجائية حجة يركن اليها خلافا للوعود والعهود الرسمية المتكررة التى قطعتها بريطانيا العظمى باخلاء القطر المصرى ولتصريح نائبها السامى فى مصر فيما يتعلق بحرية المخابرات .
وحيث أن خطة المستر تشرشل هذه نظرا لكونه وزير المستعمرات تدل الدلالة الواضحة على نوايا الحكومة البريطانية وتجعل المخابرات مستحيلة لانها لا يمكن أن تؤدى إلى تحقيق أمانى المصريين الوطنية وإنالتهم الاستقلال التام ،

فلذلك ، تقرر ما يأتى : —

أولا — الاحتجاج على تصريحات المستر تشرشل .

ثانيا — عدم الموافقة مطلقا على الدخول في المخابرات .

ثالثا — تبليغ هذا القرار لعظمة السلطان ولحضرات رئيسى الوزارتين المصرية والبريطانية ولنائب الملك والصحافة الوطنية والانجليزية ؟

عمر طوسون

٢٠ فبراير سنة ١٩٢١

رد

حضرات أصحاب السمو الامراء
على تصريحات الأمير ابراهيم حلمى
التى نشرت فى الجرائد فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١

نحن أعضاء أسرة محمد على قد اطلعنا بمزيد الأسف على ما نشرته الجرائد نقلا عن جريدة التيمس تلك العبارة المنسوبة الى أحدنا الأمير ابراهيم حلمى فقد جئنا بهذا نعرب عن أسفنا العظيم على ما وقع منه واستيائنا الشديد مما كتبه . ونحن نكرر بمزيد الفخر تضامننا مع باقى طبقات الامة المصرية فى أمانيها القومية — حقق الله الآمال ؟

٢١ مارس سنة ١٩٢١

كمال الدين حسين ـ عمر طوسون ـ عزيز حسن ـ على فاضل ـ عثمان فاضل ـ يوسف كمال ـ اسماعيل داود ـ عباس ابراهيم حليم ـ منصور داود ـ عادل طوسون ـ عمر حليم ـ سعيد داود ـ محمد على ابراهيم ـ سعيد طوسون ـ حسن طوسون .

* * *

اقتراح

بشأن اختلاف الآراء فى موضوع المفاوضة مع بريطانيا
نشرته الجرائد المصرية يوم أول مايو سنة ١٩٢١

الآن وقد اختلف مفكرو الأمة وزعماؤها فى الرأى اختلافا بينا لا نأمن عاقبته ، وان كان الى هذه الساعة لم يخرج عن حد الجدل بالتى هي أحسن ، يجب أن نحصر تشعب الآراء فى دائرة الشورى التى شرعها الله وأجمع عليها العقلاء ووضع أنظمتها المتشرعون لتكون نبراسا نهتدى به الى الصواب وليظهر الحق بتأييد الأغلبية له وانحياز الأكثرية اليه . إذ ليس فى الاتفاق على رأى واحد مطمع لأمة من الأمم في مثل مسألتنا الحاضرة ولا فى ترك الخلاف يتفاقم بدون معالجته بهذا الدواء الناجع إلا الشر المستطير .

على أننا لسنا حتى الساعة مع المتشائمين من جراء هذا الاختلاف بل بالعكس نرى من خلاله صفوف الامة تزداد تماسكا وقوة وراء المطلب الاقدس للوطن العزيز . ولكن ليس معنى ذلك ترك الخلاف يتشعب وتعدد الآراء يلقى على جمال اتحادنا حجابا كثيفا . فاذا لم نحل هذه العقدة بالاتفاق في أقرب وقت

وجب تحكيم الأمة والبت في الأمر برأيها الذى هو رأى أكثرية الذين ينوبون عنها فان الأمة هي صاحبة الحق وحدها . والوفد والوزارة الحاضرة اذا قلنا انهما يمثلان الأمة فى صورة مصغرة لكنهما لم يتفقا فيجب الرجوع اليها . والرأى فى تحكيم الأمة فى الخلاف الحاضر وكل خلاف يستجد فى المستقبل فى القضية المصرية أن تشكل جمعية وطنية (بالانتخاب) فى الحال من أوسع دائرة حتى أن عموم طبقات الأمة تكون ممثلة فيها تمثيلا صحيحا فتوجد بذلك هيئة عالية المقام تكون كلمتها المسموعة وقولها الفصل فوق كل خلاف بين الاحزاب والافراد . وبعد تشكيلها تنعقد تحت رياسة رئيس تنتخبه ثم تعرض عليها مسألة المفاوضة فتقرر أتدخلها أم لا . واذا قررت هذه الجمعية الوطنية العليا مسألة الدخول فى المفاوضة تضع قواعدها وتعين المفاوضين ويعين من بين أفرادها جماعة تكون من جهة متصلة بالمفاوضين لتعلم ما يفعلونه وتمدهم بأفكار الامة . ومن جهة أخرى تكون مراقبة لعملهم ومتصلة بالأمة .

ويجب قبل البدء بتنفيذ هذا الاقتراح بل يجب منذ الآن رفع الاحكام العرفية والرقابة على الصحف حتى نكون فى جو خال من كل غبار كما يلزم أن تكون المفاوضة فى مصر ليكون المفوضون المصريون على اتصال دائم بالامة وليتبادلوا معها الرأى

تبادلا يؤدى الى نتيجة إذ لا يتيسر لهم اذا كانوا فى لندرة الوقوف على آرائها بسهولة ولا تبادل الرأى معها بحرية تامة بخلاف المفوضين الانجليز فان لهم من الوسائل ما يمكنهم وهم فى مصر من مخابرة حكومتهم كما لو كانوا في بلادهم .

وليس تحقيق هذا المشروع بعيداً اذا كانت انجلترا تريد الاتفاق بحسن نية مع المصريين وترغب فى الوصول اليه في أقرب وقت لأنه حينئذ يجوز رضاء الامة بخلاف الوسائل التى عمدت اليها الى الآن فانها لم تجد نفعا وقد ضاع معها الوقت وسيضيع عبثا .

هذا هو رأينا أدلينا به لاعتقادنا أن الشورى هى الدواء الحاسم لكل خلاف وهى الوسيلة الوحيدة لتقرير أمور الامم ومصالحها العامة وقطع أسباب الاختلاف بينها . وقد فرضتها الشريعة الاسلامية وأقرتها الأمم الراقية وبذلت فى سبيل تقريرها المهج والأرواح ؟

عمر طوسون

* * *

حديث

مع مكاتب جريدة المقطم الاسكندرى بصدد الاقتراح السابق

نشرته الجريدة المذكورة فى ٦ مايو سنة ١٩٢١

قال مكاتب المقطم الاسكندرى :

نشر المقطم وغيره من الصحف اقتراح حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون فلقي ارتياحا عظيما من الرأى العام وانهالت التلغرافات على سموه وكلها تحبذ الاقتراح وتطلب سرعة العمل به كقاعدة للتفاهم والاتحاد . وليس بين المصريين ولا الشرقيين من يجهل مكانة الأمير العظيم من قلوب الأمة أو ينكر مآثره الجليلة فى كل شدة وملمة . وتلك أياديه البيضاء ومكارمه الغراء شاهدة بعلو فضله وسمو قدره . وتلك تصريحاته القديمة والحديثة ناطقة بثاقب فكره واصالة رأيه حتي عرف بميله الديموقراطى ونزعته الوطنية الصادقة فلا يرمى إلا عن قوس الأمة ولا ينزل بقوله إلا على رأيها ولا ينصح فى احاديثه إلا باسترشادها وحكمها . ولهذا رأينا الشعب يحترم تلك النصائح والارشادات ويجل صاحبها ويهتم اهتماما خاصا باقتراح سموه الأخير .

ولما كان الأمر يتعلق بمصير أمة برمتها وبالفصل فى مستقبل بلاد عريقة بمدنيتها وعلومها وكان فى الاقتراح فقرات أشكلت على الجمهور فلم يتفهم حقيقة مراميها ، تشرفت بمقابلة سمو الامير فلقيت منه ما طالما عرفته عنه من فضل جم وعقل راجح وحلم واسع ورأى سديد . وبعد أداء الاحترام اللائق بمقامه استفهمت عن أمور فى الاقتراح فأجابنى عنها بصراحته المعهودة .

قلت : ان سموكم دعوتم الى تأليف جمعية وطنية بالانتخاب تكون الهيأة العالية ولها القول الفصل فى الاحوال الحاضرة مع أن فى البلاد هيأة هي الجمعية التشريعية .

فقال : « اننا لا ننكر فضل أعضاء الجمعية التشريعية وحسن بلائهم فى دور انعقادها ولكن المدة القانونية مضت عليها كما انها فقدت بعض أعضائها فأصبحت بحكم القانون والعرف منحلة . هذا علاوة على أن الجمعية الوطنية المطلوب تأليفها يجب أن تكون برمتها ممثلة للأمة ومنتخبة منها (ويقصد سموه أن بين أعضاء الجمعية التشريعية من كانوا معينين تعيينا) وأن يكون الانتخاب شاملا لجميع الطبقات بلا استثناء ليبدي كل رأيه بحرية » .

وهنا أعربت لسموه عن طول الزمن الذى يقتضيه مثل هذا العمل توصلا الى ضبط التصويت فى جميع أنحاء البلاد

ونحن على عجل من أمرنا لتأليف الوفد الرسمى .

فحدجنى بنظر الحكيم الخبير وقال : « كم من الزمن يقتضى ذلك ، أشهر أم شهران أم ثلاثة أشهر ؟ فلنصبر هذه المدة الوجيزة لننظم عملنا إرضاء للأمة وحرصا على حقوقها بعد أن صبرنا السنين الطويلة . إذ ليس المهم عندنا أن نقيس أعمار الامم بالشهور والسنين بل بالاعمال المفيدة للوطن . ولذلك يجب جعل اعمالنا فى هذه الجمعية مبنية على أساس متين وقاعدة وطيدة لنأمن العثار » .

وتطرفنا فى الحديث الى مسألة رفع الاحكام العرفية فقلت : سمعت أن الخبيرين فى مثل هذه الاحوال يرون صعوبة عظيمة فى الغاء هذه الاحكام ويقولون انها تكلف الحكومة مبالغ طائلة إذ هناك كثير من الامور التى نفذت تحت الاحكام العرفية فلو رفعت لطالب كثيرون بتعويضات باهظة من نزع ملكيات ودفع ضرائب كضريبة الخفر الخ . وحينئذ تكون المسئولية على الحكومة المصرية .

فقال سموه : « إنه لا يعرف قانونا حسب رأيه الخاص يلقى التبعة على الحكومة المصرية لأن ما عمل كان بأوامر عسكرية محضة فمن صدّر تلك الأوامر فهو المسئول عنها . أما المنازل والعقارات التى انتزعت من الاعداء فعلى مصلحة (املاك

الاعـــداء) ، تسويتها وليس على الحكومة اقل تبعة فى ذلك . وعليه يجدر بالحكومة إلغاء الاحكام العرفية والرجوع الى الحالة العادية فى البلاد » .

قلت : ولكن قيل ان أولئك الخبيرين يخشون متى ألغيت هذه الاحكام من احالة المعتدين على الجنود أو المتهمين بالاعتداء عليهم الى (المحكمة المخصوصة) ولها الحق فى الحكم بالاعدام .

فقال : « لا خوف من ذلك لأننا أمة مسالمة تبذل جهودها المشروعة لنيل حريتهـا وحقها من غير اعتداء على أحد ، وفى استطاعتنا تحذير الأهالى من سوء العواقب . وإننا نؤكد أن ذلك لا يقع مطلقا » .

وانتقلنا الى الكلام عن المفاوضين فقلت :

إن اقتراح سموكم يرمي الى ان الجمعية الوطنيـــة تضع قواعد المفاوضة وتعين المفـــاوضين مع أن الحكومة الانجليزية طلبت ذلك من عظمة السلطان .

فقـــال سموه : « إن المسألة تتعلق بالامــة . وقــد أثبت عظمة السلطان حبه لخير الامة كما أظهرت انجلترا رغبتها فى الاتفاق مع الامة فلا مانع بعد هـــذا يمنع الامة من أن

تتولى شؤونها فى هذه المسألة حتى إذا عينت المفاوضين ووضعت لهم قواعد المفاوضة وقدموا لها نتيجة اتفاقهم تقرهم عليها لأنهم فى هذه الحالة لا ينزلون إلا على رأيها ولا يبرمون اتفاقا إلا على قواعدها وبمشورتها . أما اذا كانوا معينين من غيرها فلا يأمنون معارضتها وإقامة العراقيل في سبيل الموافقة على ما يعملون » .

وسألت سموه عن السبب في جعل المفاوضات هنا بدلا من انجلترا فأشار الى بعد المسافة بين البلدين وعدم توفر وسائل المخابرات السريعة للمفاوضين المصريين بعكس الحالة اذا كان المفاوضون الانجليز هنا .

وختم سموه كلامه بالثناء على العاملين المخلصين معربا عن أمله بالوصول الى حل المسألة باتحاد البلاد وتماسك الأيدى الوطنية العاملة .

وهنا شكرت لسموه هذه التصريحات الصريحة الدالة على سداد رأيه وعظم وطنيته .

* * *

نداء

الى أبناء الاسكندرية

نشر فى الجرائد المصرية فى ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

بلغنا مع أشد الأسف ما حدث من أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالاحجار فى الشوارع الأمر الذى ما كنا ننتظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطالب بالحرية ، وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق لرأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شذ فى رأيه . وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا ؟ وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة ؟

فنرجوكم أشد الرجاء الاقلاع عن هذه الخطة التى تضر بقضيتنا المقدسة اكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط بكرامتنا . ونناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبهة الاجانب فينا ويبعد عطفهم عنا ويلصق التهم الباطلة بنا . واننا لا نقول هذا انحيازا الى جانب الوزارة لاننا غير موافقين على خطتها

كما أظهرنا فى اقتراحنا ولكن الواجب هو الذى دفعنا أن نبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا فى غير المسلك القويم — هدانا الله جميعا إلى الصواب ؟

عمر طوسون

* * *

نداء آخر

إلى أبناء الاسكندرية ندعوهم فيه الى الهدوء والسكينة

نشر فى الجرائد المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٢١

أبناء بلدتنا الأعزاء

ان الحوادث المحزنة التى وقعت فى الاسكندرية في الايام الاخيرة آلمتنا أشد الايلام وملأت قلوبنا أسفا وغما خصوصا لوقوعها فى أدق ظرف لقضيتنا المقدسة . فنحن باسم الوطن المفدى وبحق ما علينا له ومحبتكم له نناشدكم أن لا تقابلوا الشر بمثله ولا تخرجوا عن دائرة الاعتدال . وأن تحافظوا على ما بيننا وبين النازلين فى بلادنا من الاجانب من روابط الصداقة وحسن المعاشرة . وليطلب كل منكم من مواطنيه بالكتابة والخطابة فى

المساجد والكنائس والمعابد وفى كل مجتمع ، أن يتخـــذوا رائدهم الهـدوء والسكينة وسعة الصدر ودفع السيئة بالتى هى أحسن مع إكرام ضيوفكم الاجانب كما عودتموهم ، فذلك أبقى للمودة . فان فعلتم ولا نخالكم إلا فاعلين فانكم بذلك تبرهنون من جديد على فساد كثير من المزاعم التى تنسب اليكم ، وتبطلون بعملكم هذا كل دسيسة يريد الغير أن يوقعكم فيها وبذلك تخرجون فائزين ـ هدانا الله وإياكم إلى الطريق القويم ».

عمر طوسون ـ محمـــد عبانى باشا ـ احمـــد يحي باشا ـ منصور يوسف باشا ـ الشيخ محمد سعيد باشا ـ محمود الديب باشا ـ عبد الله الغرياني باشا .

* * *

التماس

مرفوع منا ومن حضرات أصحاب السمو الامراء الموقعين عليه
الى حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الاول
فى مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب العظمة سلطـــان مصر والسودان مولانا السلطان الأعظم .

يا صاحب العظمة

لما كان أجل ما نتمناه نحن أحفاد محمد على هو تحقيق أمانى جدنا من نيل بلادنا استقلالها ذلك الاستقلال المطلق الذى من أجله عمل مؤسس أسرتنا فيما مضى من الازمان وعمل المصريون المخلصون ما دوّنه لهم التاريخ .

ولما كنا نشعر فى أنفسنا نحو وطننا المحبوب وأمتنا المصرية العزيزة من وجوب التفادى الذى لا حد له ولذلك العرش الأجل من الاخلاص والاجلال مايجعلنا جديرين بشرف الانتساب الى مؤسسه الأعظم خادم مصر الاصدق ، فلنا اليوم مزيد الشرف بأن نتقدم الى سدتكم العلية لنرفع التماسنا هذا ونحن واثقون بأن ما نعرضه على عظمتكم من الرجاء انما هو ملخص الامانى القومية .

يا صاحب العظمة

مضت أيام عديدة بل سنين طويلة واخواننا المصريون البواسل يبذلون حتى دماءهم وأرواحهم لاسترجاع حقوقهم المقدسة ولاسترداد استقلالهم الشرعى والمطلق الى أن جاءت ساعة انتصار الحق على الباطل . ولما لم يكن لانكار حقوقهم عليهم من مسوغ ظهر الحق وكان الله نصيرنا حتى اعترف للأمة المصرية

بجزء من كليات حقوقها فأصبحت مصر مستقلة والحمد لله بفضل إخلاص بنيها ومجهودهم العظيم جعله الله استقلالا أبديا وهو على كل شيء قدير . فكانت همة اخواننا المصريين أعظم ما نعجب به كما أن انتسابنا إلى الأمة المصرية كان وسيكون على الدوام أجل ما نتفاخر به إلا انه وجب علينا ـ وهذا واجب ورثناه عن جدنا ـ أن نكون أول من يتفادون وينضمون للمحافظة على تلك الحقوق .

ولما كان شخصكم الكريم ـ وذلك بمناسبة تشرفكم بأشغال عرش محمد على ـ أحق من أن يدرك هذا الواجب وضرورة القيام به ، كان هذا ما جرأنا على أن نوجه ملتمسنا هذا نحو حضرتكم العلية ، لا بقصد لفت نظر أو تنبيه ، الامر الذى ما كنا نسمح لأنفسنا بالاقدام عليه ، كلا ، بل لوجوب مشاركتنا لمجموع أمتنا فى طلبها العادل ألا وهو إعلان استقلال مصر المطلق مع سودانها . وذلك فى داخل بلادنا وفى خارجها مع تأييدنا لرغبة المصريين فى أن يترك لجمعية وطنية وحدها حق البحث والتنقيب ، وكذا الاجابة على كل الأوجه الأخرى والنقط العديدة المذكورة بالوثيقتين المقدمتين إلى الحكومة المصرية من لدن دولة بريطانيا العظمى عن يد صاحب الفخامة مندوبها السامى مع بقاء الدستور من الاختصاصات الاولى لهذه

الجمعية الوطنية وحـــدها . هـذا مع رجائنـــا لأن تجرى الانتخـــابات بالحرية التـامة ، وان يكون ذلك عاجـــلا على قدر المستطاع ، مع طلب إلغاء الاحكام العرفية أولا ، ومنح الصحافة حريتهـــا ، وفى الوقت نفسه إعادة جميع المبعـدين عن أوطانهم ، والعفو عن غـيرهم جميعا سواء أكانوا خارج القطر أم داخله ، حيث ان بقاء ما ذكر على حاله ، وبقاء الجيوش البريطانية بمصر ممـــا لا ينطبق على أحكام الاستقلال التام ولا على مبادىء الحرية الشخصية .

هذا ياصاحب العظمة ما تناجينا فيه ورأينا من الواجب علينا أن نرفعه الى مقامكم الأعلى .

وإنا ياصاحب العظمة لعرش جـــدنا الخادمون ، ولذاتكم العلية المجلون ؟

٣ مارس سنة ١٩٢٢

كمال الدين حسين — محمد على — يوسف كمال — عمر طوسون — اسماعيل داود — فاضل عثمان — عباس ابراهيم حليم — على فاضل — عمر ابراهيم .

* * *

خطاب

أرسلناه إلى حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة الدستور العمومية

بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا

إن لجنة الدستور التى ترأسونها دولتكم يجب أن يكون عملها مطابقا لرغبات الأمة ومسألة السودان من أمهات المسائل الشاغلة للرأى العام المصرى . وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطلان اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ وتجعل حل هذه المسألة من الشروط الاساسية التى لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البت فيها .

ولكن إذا كان هذا قد فات الوزارة مع مزيد الأسف فلا يصح أن يفوت دولتكم وحضرات اخوانكم أعضاء لجنة الدستور .

لذلك جئنا بخطابنا هذا مذكرين دولتكم بوجوب اعتبار السودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال ، ووجوب

تشكيل مجلس نوابنـــا من المصريين والسودانيين على حد سواء حتى يجلس نواب اخواننـــا سكان السودان المصرى مع زملائهم سكان الوجهين البحرى والقبـــلى ويعمل الجميع للمصلحة المشتركة التى لا انفصام لها أبدا .

واقبلوا فائق احترامنا ؟

* * *

حديث

مع مكاتب المقطم الاسكندرى حول تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق

نشرته الجريدة المذكورة فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٢

قال مكاتب المقطم الاسكندرى :

اهتمت البلاد برمتها بمسألة تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق القادم ، وانبرى الأفراد والهيئات للتعبير عن آرائهم فى الحالة الجديدة . وقد اختلفت هذه الآراء باختلاف النزعات والنظريات بين من يحبذ عمل الحكومة المصرية ومن يطالبها بأخذ رأي الامة قبل الاقدام على تنفيـــذ المشروع .

ولما كان حضرة صاحب السمو الأمـــير عمر طوسون

فى مقدمة الأمراء اهتماما بالمسألة المصرية ، وخصوصا ان الأمة بأسرها تنظر إلى كل ما يصدر عن الأمير الجليل بالثقة التامة لاعتقادها أن سموه يرمى عن قوسها وينزل عند إرادتها ، رأيت أن أستجلى رأيه فى أهم الشؤون الحاضرة ، وهو تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق القادم . فتفضل سموه وقابلنى بلطفه المعهود وطلاقة محياه المأثورة عن أخلاق العظماء والأمراء . وبعد أن تحدثنا عن أمور شتى قلت : وما رأي سموكم فى خبر تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق ؟

فالتفت إلى وقال : « إننا نشك فى هذا الخبر ولا نعلم مبلغه من الصحة ، ومع ذلك فقد نشر بصيغ مختلفة اختلافا بينا حتى كثرت الأقوال فى المصدر الذى حرك هذه المسألة . إذ يقول البعض إن الحكومة المصرية وحدها هى التى طلبت هذا الطلب . ويذهب آخرون إلى أن الوطنيين العاملين فى مصر وفى الخارج هم الذين طلبوه ، إلى غير ذلك من الاقوال التى تبعث على الحيرة وتثير الشكوك . ولا ندرى ما الذى يمنع من سعى فى هذه المسألة ـ ان كان هناك سعى حقيقة ـ أن يخبرنا عن نفسه ويوقفنا على الحقيقة وعلى النتيجة التى وصل اليها فى مساعيه لتكون الأمة على بصيرة فى هذا الموقف الحرج » .

قلت : ولكن اسمحوا لى أن أسألكم رأيكم فى التلغراف الذى

نشرته جريدة الاهرام لو فرض أنه كان صحيحا ؟

فقال : « إن ما نشرته جريدة الاهرام يفيد أن الحكومة استعانت بالانكليز فى طلب التمثيل . ورأينا - إذا صدق هذا الفرض - أن الحكومة تكون قد أخطأت خطأ ظاهرا وجرت البلاد الى خطر محقق لأن تمثيلنا بواسطة الانجليز يؤيد تبعيتنا لهم . وليس بغائب عن الاذهان تمثيل مستعمرات انجلترا فى مؤتمر فرسايل وهو أكبر مؤتمر دولى بهذه الواسطة نفسها . فلنكن على أشد حذر ويقظة . ولنحتفظ بدولية قضيتنا واستقلال بلادنا أشد احتفاظ . ولا يغرنا مجرد ما نتخيله من الفوائد فى دخول هذا المؤتمر أن نحكم أمرنا فى دخوله ونتيقن الصبغة أو الصفة التى نكون عليها فيه . ولا ريب أن الضرر يكون أبلغ إذا دخلنا المؤتمر بهذه الوسيلة وانفرط عقده على لا شىء فاننا بذلك نكون قد سجلنا على بلادنا أمام مؤتمر دولى تبعيتنا لدولة أخرى من دون أن نحصل على طائل أو على فائدة لنا . فاعتمادا على ما تقدم نرى أن عدم ذهابنا الى هذا المؤتمر خير لنا من توجهنا اليه بهذه الصفة للأسباب التى بيناها لكم » .

فقلت : ولكن لا يفوت سموكم وأنتم الواقفون على حقائق الحال ان ليس للحكومة ممثلون فى الخارج فكيف ترون أن يكون طلب التمثيل ؟

فأجابنى بقوله : « ان هذا صحيح ولكن ألا تكفى وزارة خارجيتنا للقيــــام بهذا الواجب ؟ فلتخابر معتمدى الدول بمصر كما خابرت المندوب السامى البريطانى وهم يجيبونها كما أجابها » .

فسألت : وإذا كان هذا رأيكم فمن الذى يمثل مصر بعد ذلك ؟

فقال : « إنه يجب في مثل هــذه المسألة الخطيرة المهمة أن تأخذ الحكومة رأى الامة بواسطة نوابها . ولو شكلت الحكومة الجمعية الوطنية ـ كما ارتأينا ذلك من قبل فى اقتراحنا الذى أذاعتـه الجرائد المصرية فى أول مايو سنة ١٩٢١ ـ لكان فى الامكان الآن أن تعرف الحكومة رأى الامـــة . أما اليوم فبما ان الوقت يضيق بنا عن تأليف هذه الجمعية الوطنية فنرى ان اسهل الطرق وأقربها منالا هو أخذ رأى الجمعية التشريعية والاكتفاء به للضرورة بعد إعادة الغائبين من اعضائها إذ ليس لنا هيئة رسمية غيرها وهى الهيئة النيابية الوحيـدة التى عندنا فيجب الرجوع اليها والأخذ برأيها فى هذا الشأن الخطير » .

وهنا اكتفيت بما تقدم وشكرت لسمو الأمـــير صراحته واستأذنته فى إذاعة هـــذا الحديث فسمح به فبادرت لنشره على صفحات المقطم التى باتت ميدانا لأقلام المفكرين الكبار وحلبة لعرائس الافكار من الاحرار .

صورة برقية

أبرقنا بها إلى سكرتارية الوفد المصرى والحزب الوطنى بمصر

فى نوفمبر سنة ١٩٢٢

اغتباطا باتحاد هيئتى الوفد المصرى والحزب الوطنى

فى مؤتمر لوزان

حضرتى صاحبي العزة المصرى بك السعدى بدار الأمة ومحمد زكى على بك المحامى سكرتير الحزب الوطنى بجريدة اللواء بمصر .

إن اتحاد هيئتى الوفد المصرى والحزب الوطنى قد أثر فى نفسنا تأثيرا حسنا إذ الاتحاد أساس النجاح فنتمنى لكم التوفيق والسداد ؟

* * *

رد

الوفد المصرى على البرقية السابقة

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باسكندرية

كان لبرقية سموكم أثر حسن فى نفوسنا . والوفد الذى لم يأل جهدا فى ضم صفوف الأمة ليسره أن يحيط سموكم علما بورود برقية من معالى حسيب باشا بأن الهيئتين قد اتحدتا للعمل تحت اسم الوفد المصرى . وتفضلوا بقبول اسمى احتراماتنا ؟

المصرى السعدى

* * *

رد

الحزب الوطنى على البرقية السابقة

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون باسكندرية

بكل احـــترام أرفع لسموكم بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى أعضاء اللجنـة الادارية فائق الشكر على التمنيات الطاهرة

الصادرة عن إحساس شريف عال طالما كان له أثر عظيم فى النهضة المصرية . وإننا نؤكد لسموكم أن الحزب الوطنى وهو حزب مبادىء لا أشخاص يرى من الواجب المفروض عليه أن يعمل متحدا مع كل فرد أو جماعة يقبلون العمل على ميثاقه ، كما أننا نؤكد لسموكم أن الاتحاد هو الغرض السامى الذى يدعو اليه الحزب دائما ، وان سرورنا بنجاح دعوتنا يفوق سرور الجميع .

وتنازلوا ياصاحب السمو بقبول عظيم الاحترام ؟

سكرتير الحزب الوطنى
محمد زكى على المحامي

* * *

بلاغ

صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء الموقعين عليه بوجوب الوفاق ونبذ الشقاق بين الاحزاب المصرية

إلى الأمة المصرية العزيزة :

إنا لنشكر الله عظمت منته على أن وفق الأمة ونحن منها

واليها للثبات فيما مضى على المطالبة المشروعة بحقها فى الاستقلال كاملا تاما غير ناقص .

ولا ريب أن الأمة بمجدها وكرامتها وشرف إعراقها وبالروح التى أورثها إياها جدنا الأعلى منقذ مصر وخادمها « محمد على » ، ستستمر بعون الله وتأييده على القيام بهذا الواجب المحتم بأقدام ثابتة وقلوب متحدة الغاية ، يشد بعضنا أزر بعض حتى نظفر بالاستقلال التام بغير شرط ولا قيد لمصر والسودان .

تلك الغاية التى فرض الله وأوجبت الوطنية والشرف ألا ننتهى إلا اليها ولا تنثنى عزائمنا قبل بلوغها .

لهذا كان من الحق الواجب علينا أبناء مصر جميعا أن نتواصى بالتمسك بهذا الغرض الأسمى ، وينصح بعضنا بعضا بأن نجعله من نفوسنا فوق متناول الآراء المختلفة والميول الخاصة ، بعيدا فى قلوب الافراد والجماعات منا عن موضع النزاع والخلاف . وهذا ما نعتقد كل الاعتقاد أن الامة ثابتة عليه ولنا بذلك كل الشرف والفخار .

ولكنا نلفت الأنظار الى جلبة هذا النزاع القائم الآن ونحن

سائرون الى مقصدنا الأعلى فى مرحلة شائكة كثيرة العثرات جمة الأخطار :

ولو أن صدى هذا النزاع لا يتعدى حدود مصر لهان الأمر وجاز السكوت عنه ، ولكنا نخشى أن يخيل للرأى العام فى الخارج انه خلاف فى جوهر حقنا وذات مطالبنا .

وما كانت الأمة لتجيز لأحد من أبنائها أن يكون الاستقلال التام لمصر والسودان ، ذلك الاستقلال غير المقيد ولا المشوب ، محلا للخلاف والنزاع . وإنها لترفض أن يلصق بها كائن من كان هذا العار أو يشوه به سمعتها .

إننا نلفت الانظار الى ذلك ويقيننا فى أمتنا المجيدة وهى مقبلة على النظام النيابى انها أقوى صلابة وأشد غيرة على كامل حقها من أن تلهيها عنه مظاهر الشقاق .

وهى بتوفيق الله أشد يقظة وحذرا على استقلالها التام المقدس من أن تتعرض لخطر تباين الآراء واختلاف الأفكار . فلا تدعوا الاهواء تتفرق بكم فتضلوا عن سبيله .

واضرعوا بنا جميعا إلى الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيدينا إلى سبيل الهدى والرشاد وهو خير الناصرين ؟

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣

كمال الدين حسين ـ عمر طوسون ـ يوسف كمال ـ اسماعيل داود ـ عادل طوسون ـ عمر حليم ـ عباس ابراهيم حليم ـ محمد على ابراهيم ـ سعيد طوسون ـ حسن طوسون ـ عمرو ابراهيم ـ سليمان داود .

* * *

حديث

مع مكاتب جريدة الأهرام الاسكندرى
حول تأليف الوزارة من غير نواب
نشرته الجريدة المذكورة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤

قالت جريدة الأهرام :

أوفدت الاهرام أحد محرريها لمقابلة حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون فى الاسكندرية والوقوف على رأيه

فى مسألة الوزارة الجديدة وسؤاله هل يرى مصلحة البلد فى قبول الزعيم الجليل سعد باشا تأليفها ، أم فى بقائه بعيدا عن الحكم إلى أن يجتمع البرلمان ؟

فقابل سموه مندوب الاهرام بما عهدته فيه الأمة من اللطف وكرم الاخلاق ودار بينهما الحديث الآتى :

س ـ استقالت وزارة يحيي ابراهيم باشا فاختلفت الآراء فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . وقد رأت الاهرام أن تطلع على رأى سموكم فى هذا الموضوع الخطير الذى أصبح شغل الأمة الشاغل وتنقل هذا الرأى الجليل إلى الجمهور ؟

ج ـ رأينا هو أنه يجب أن تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التى سبقتها .

س ـ أليس من رأي سمو الأمير أن يؤلف معالى سعد باشا الوزارة الجديدة ؟

ج ـ إن الحيطة تقضى على معالى سعد باشا وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل .

س ـ ولكن التقاليد الدستورية توجب على الفريق الحائز

للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ؟

ج ـ نعم هذا صحيح ووجيه فى غير بلادنا . وأما عندنا فالأمر يحتاج إلى إنعام النظر والتفكير . وعلى أى حال فان برلماننا لم يجتمع بعد . وهذه المسألة مسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية لا تكون إلا بعد انعقاده وهى الآن سابقة لأوانها .

س ـ وما السبب فى أن سموكم ترون هذا الرأى وتريدون أن تحرموا على نواب الأمة تأليف الوزارة ؟

ج ـ إن السبب الذى يجعلنا أن نرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير . فأنتم تعلمون ان هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وانها غير معترفة به إلى الآن . فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون اعترافا به منهم يؤدى إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه . وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم .

س ـ ألا ترون سموكم أنه يمكن إزالة هذه العقبة بأن تعمل الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل تسلمها زمام الحكم ؟

ج ـ إن التحفظات فى هذه المسألة لا تغنى شيئا . لاسيا

انهـا تـكون صادرة عن الفريق الضعيف ولا يحتمل أن يوافق الفريق القوى على هذه التحفظات .

س - ألا ترون يا صاحب السمو أنه يمكن الآن الدخول فى مفاوضات سياسية لحل هذه المشكلة ؟

ج - كلا ؛ فليس لأحـــد الآن حق التفكير بالدخول فى مثل هذه المفاوضات . وإنما الحق فى ذلك للبرلمان فقط فهو الذى يرى فيها رأيه بعد اجتماعه . وأما رأينا الذى لا نحيد عنه فهو ما قلنـــاه لـكم آنفا وهو أن يترك تأليف الوزارة في الظروف الحاضرة إلى من يقبـل تأليفها من غير نواب الامـة وبدون تدخل النواب .

* * *

حديث

مع مكاتب الاهرام الاسكندرى حول حالة البلاد السياسية
والتوفيق بين الأحزاب وعقد مؤتمر وطنى عام
نشرته الجريدة المذكورة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

قال مكاتب الأهرام الاسكندرى :

لقد رسخ فى الاذهان أن خير علاج للحالة الحاضرة هو ضم صفوف العاملين والاتحاد فى العمل لما فيه خير الوطن . وقد اتجهت نيات المخلصين إلى هذا الامر منذ حلول الازمة فطفقوا يدعون إلى الاتحاد مقترحين عقد مؤتمر وطنى لتقرير ما يجب إجراؤه في هذا الوقت لانقاذ البلاد من مخالب السياسة الاستعمارية .

وقد وجه الساعون فى هذا السبيل نداء حارا إلى حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون ملتمسين من سموه النهوض بالدعوة لعقد مؤتمر وطنى ، وكنا قد فهمنا قبل الآن أن سموه لا يرى بدا من اتحاد الاحزاب قبل الدعوة إلى المؤتمر ، وأشرنا إلى ذلك فى رسالة أول الجارى .

والآن ، وقد ازدادت هذه الحركة وعلا النداء الموجه إلى الامير الجليل من كل جانب ، رأينا من الواجب أن نستأذن لمحادثة سموه فى هذا الموضوع . وقد قمنا بهذا الواجب اليوم ، إذ تشرفنا بمقابلة ذلك الشهم الهمام ووقفنا على آرائه الصائبة ، واليكم بيان الحديث :

س ـ هل توافقون سموكم على عقد مؤتمر وطنى عام للنظر فى الحالة الحاضرة ؟

ج ـ الصحيح اننا أحللنا هذا المقترح محل الاعتبار والنظر ويمكن بعد ذلك البحث فيما إذا كان ممكنا أو لا .

س ـ وما هو رأى سموكم بعد النظر فيه ؟

ج ـ رأينا أن التكلم فى عقد المؤتمر الآن سابق لأوانه ، فاذا زالت الخصومة القائمة بين الاحزاب زوالا حقيقيا ، وذهب هذا الانقسام الضار بالوطن ، وضحيت الشهوات الحزبية فى سبيل المحبة الحقيقية للبلاد ، فعندئذ يحسن أن يترك الأمر لرغبة الاحزاب . فاذا هى وافقت على عقد المؤتمر أو على شىء آخر كان كذلك ، لأنه يمكن ـ ما دامت الخصومة باقية ـ أن يجيب الدعوة اليه من لا يزال مصرا عليها . وإذا عقد والاحقاد مستقرة فى

النفوس كان ضرره أكبر من نفعه .

س ـ وهل ترون سموكم أن الصلح بين الاحزاب ممكن الآن ؟

ج ـ هو طبعاً ممكن ولكنه غير سهل على النفوس ، ولا تزال فى طريقه عقبات كثيرة ليس من الهين تذليلها ، ولقد دعا اليه البلاغ الذى صدر عنّا وعن حضرات أصحاب السمو الامراء ، ونشرته الجرائد فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فلم تثمر الدعوة فى ذلك الحين ، غير أن طول اختبار الامة والمصائب التى حاقت بها من جراء الاختلاف ربما سهلت هذا المطلب العسير .

س ـ إن الامة متوجهة الى سموكم لتحقيق هذه الأمنية العظيمة فهل سموكم مستعدون للسعى فى هذا الصلح على الرغم مما فى طريقه من العقبات الكأداء ؟

ج ـ إننا مستعدون للسعى في هذا الصلح لما نرجو فيه من الخير العميم للبلاد . ولكن ذلك لا يكون إلا إذا رأينا من رؤساء الاحزاب استعدادا لقبوله ، وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضى وتنازلا عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفدى . ولقد كتبنا فعلا اليهم لاستطلاع آرائهم في هذا الشأن .

س ـ وما هو رأى سموكم فى الاحوال الحاضرة ؟

ج ـ إن الاحوال الحاضرة سيئة جدا ، وهي ظاهرة غير خافية على الناس ، ولكن الشيء الذى يؤسف له أشد الاسف ، أنه وجد ويوجد مصريون يقبلون مناصب الوزارة في هـــذه الظروف الرديئة .

س ـ ألا تعتقدون سموكم أن طلبات الحكومة البريطانية كان لا بد من تنفيذها سواء أوجد من يقبـــل الوزارة أم لم يوجد ؟

ج ـ نعم ، ولكن الفرق عظيم بين تنفيذها بالقوة بدون رضانا وقبول الوزارة لها وتنفيذها باسمها . فالأول بلا شك أفضل وكان الاجدر بوطنيتنا .

س ـ لا شك فى صحة ذلك . ولكن الحكومة تقول انها بهذا القبول حصلت على أمر مهم ألا وهو رفع الاحتلال عن الجمارك ؟

ج ـ لقد جعلت الحكومة أهمية كبيرة لاحتلال الجمارك ، كأنها احتلت من دولة اجنبية ليس لها جنود تحتل هذا القطر وبسعيها زال هذا الاحتلال ، مع أن الامر بخلاف ذلك ، فالقطر

جميعه تحتله جنود الحكومة البريطانية ، وكل بقعة من أرضه في حكم المحتلة بهم وإن لم يوجدوا فيها بالفعل . فسيان احتلالهم الجمارك وجلاؤهم عنها ما دام فى البلاد جندى واحد من الانجليز . وقد كان الأجدر بالوزارة السابقة أن تعلق قبول ما قبلته من طلبات الحكومة البريطانية على رضاها بسحب باقى المطالب ، فان لم يتم لها هذا الرضاء كان لها العذر فى رفض الجميع .

س ـ وما هو رأى سموكم فى طلبات الحكومة البريطانية ؟

ج ـ اننا مع أسفنا الشديد وحزننا العظيم لاغتيال حياة السردار الذى كانت له منزلة خاصة عندنا لما امتاز به من حسن الاخلاق ، نرى ان طلبات الحكومة الانجليزية فاقت كل حد معقول حتى لم يبق ريب عند الجمهور ان هذه الحادثة التى تألمت لها كل الهيئات المسئولة في البلاد قد اتخذتها الحكومة البريطانية وسيلة لتنفيذ رغائبها .

س ـ وماذا ترون سموكم فى قرار بلدية الاسكندرية الأخير ؟

ج ـ هو قرار على جانب عظيم من الصواب من الوجهة الحقوقية ، وفضلا عن ذلك ، فانه فى غاية الوجاهة ، ولاننا نفتخر به لأنه صادر من أبناء بلدتنا الاسكندرية .

وهنا انتهى الحديث فشكرت للأمير الجليل تكرمه بابداء هذه الملاحظات والاذن بنشر ما تقدم وأكبرت تلك الشهامة الوطنية التى يمتاز بها شخصه الكريم .

* * *

جواب

على نداء الداعين إلى عقد مؤتمر عام لانقاذ البلاد من محنتها السياسية

لايسعنا أمام هذا الالحاح فى الدعوة إلى عقد مؤتمر عام ، أن نقف جامدين ونظل صامتين ونصم آذاننا عن نداء الداعين . فان ذلك من أشد ما يؤلمنا ، ولعله يلقى فى روع بعض الناس أننا نضن بأنفسنا فى هذا الوقت العصيب الذى يجب فيه على كل أبناء مصر أن يبذلوا أنفسهم خالصة لها ، فى حين أننا نرى أكبر سعادة لنا فى هذه الحياة أن نوفق إلى خدمة لهذا الوطن العزيز ، وأن نضع يدنا مع أيدى العاملين الآن لتخليصه من الخطر المحدق به .

غير أننا لا نأمن العجلة ونخاف ، إذا وضعنا قدمنا فى هذا السبيل دون أن يكون سعينا فيه على هدى وأن نضمن النجاح

أو نرجحه على الأقل ، أن يذهب جهدنا سدى .

لذلك رأينا أن نبدى رأينا فى هذا الاقتراح وأن نعرضه على النقاد والمفكرين حتى نستأنس بآرائهم ونسترشد بصائب أفكارهم .

أما رأينا فهو أنه إذا عقد هذا المؤتمر قبل إزالة الخصومات القائمة بين الأحزاب وقبل سل الأحقاد والسخائم من الصدور فلربما كان مثاراً للخلاف والشقاق والنزاع وسببا لازدياد الخصومة وتمكن البغضاء بدلا من أن يكون سبباً للاتحاد المنشود والعمل النافع . وليس من المتيسر أن تقام في هذا الاجتماع العام الدعوة إلى الصلح وأن يترتب عليها صلح حقيقى ، بل المعقول أن يتقدم الصلح عقد هذا المؤتمر . فاذا تم ، عقد فى جو تسود فيه روح الاخاء والمودة وإلا فلا .

وإننا مستعدون للسعى فى هذا الصلح وتضحية وقتنا وراحتنا فى سبيله ، إذا رأينا من رؤساء الأحزاب ورجالاتها استعداداً لقبوله وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضى وتنازلا عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفدى .

ولقد دعاهم من قبل إلى ذلك ، البلاغ الذى صدر عنا وعن حضرات أصحاب السمو الأمراء ونشرته الجرائد

في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فلم تثمر هـذه الدعوة فى ذلك الحين . ولكن لعل طول اختبار الأمة والمصائب التى حاقت بها من جراء الاختلاف يمهدان السبيل إلى هـذا الصلح . وإذا ترجح لدينا النجاح بعثنا بصورة من الخطاب الآتى إلى كل من يخطر ببالنا منهم ، ويكون الرد عليه هو المرآة التى تنطبع فيها نفسية الأمة وأميالها فنقدم حينئذ أو نحجم ، وهذا هو الخطاب :—

حضرة . . . . .

إننا ندعوكم باسم الوطن العزيز الى الصلح مع من تختصمونه من اخوانكم فى الوطن كائناً من كان لاختلافكم معه فى وجهة النظر الى المصلحة الوطنية ، فليس فى بقاء هذه الخصومة إلا الاضرار العظيمة لوطننا المحبوب الذى تريدون أن تعملوا الخير له .

واننا نرغب اليكم أن تلبوا الدعوة إلى الانضمام فى صفوف الأمة التى يجب أن تكون دائما فى ظروفها الحاضرة كتلة واحدة متحدة قلبا وقالبا متفقة متحابة عاملة لغاية واحدة ، هى استقلال الوطن وإسعاده .

نداء

الى أبنـــاء وطننا الأعـــزاء

وبيان ما أسفر عنه سعينا لاصلاح ذات البين بين الأحزاب المصرية

أبناء وطننا الأعزاء

إنكم توجهتم الينـــا فى السعى لاصلاح ذات البـــين بين الأحزاب المصرية ، وقد قلنا فى حـديثنا مع مكاتب الأهرام إننا مستعدون لهـــذا السعى إذا رأينا من رؤساء الأحزاب استعداداً لقبوله وآنسنا منهم رغبة فيه وتناسيا لسيئات الماضى وتنازلا عن شخصياتهم لشخص واحد هو الوطن المفـــدى . واننا كتبنا فعلا اليهم لاستطلاع آرائهم فى هذا الشأن .

ولما كانت الأمة بالطبع تنتظر منا بياناً عما تم فى هـذا المسعى فقياما بهذا الواجب نقول :

إننا لم نكتف بالردود التى وصلت الينا فى الاسكندرية جواباً على كتابنا اليهم بل سافرنا إلى القاهرة ودعونا مندوبى كل حزب على انفراد واستطلعنا آراءهم فى إجراء الصلح بينهم وجمع كلمة الأمة بالاتفاق والاتحاد .

واقترحنا عليهم أن يجتمعوا أولا فى جلسة بحضورنا للمناقشة ووضع أساس لهذا الاتفاق وإصدار قرار فى ذلك إن أمكن .

فمندوبو الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين قبلوا . أما مندوب الوفد فبعد المقابلة الاولى رجع ليستشير الوفد فى ذلك ثم جاء وأخبرنا أن الوفد لا يقبل هذا الاجتماع ولا يرى الاتفاق مع هذين الحزبين ؟

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

* * *

حديث

مع مكاتب الاهرام الاسكندرى حول مشروع قانون الانتخاب
نشرته الجريدة المذكورة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٥

قال مكاتب الاهرام الاسكندرى :

لما كان مشروع قانون الانتخاب الجديد المعدل لقانونى الانتخاب الصادرين فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، هو موضوع حديث الكافة الآن والشغل الشاغل لأرباب الافكار فى مصر لعلاقته بالعلاقات النيابية المستقبلة وتأثيره فى حياة البلاد ، أردت أن أستطلع رأى حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون فيه . لذلك قصدت الى دائرته واستأذنت على سموه ، فلقيت كل ما يلاقيه كل وافد عليه من كرم الوفادة . وبعد التمهيد للموضوع الذى قصدت اليه ألقيت على سموه السؤال الآتى :

ما رأى سموكم فى قانون الانتخاب الجديد ؟

قال سموه : « إننا لا نعرف تفاصيل هذا القانون ، ولم يعلق بذهننا منه إلا ما قرأناه فى الجرائد من حصر حق الانتخاب

فى طبقات خاصة من الامة وجعله على درجتين .

أما التفاصيل الأخرى والشروط التى شرطت فى الناخبين والمنتخبين من السن والمال والشهادات العلمية وغير ذلك ، فلسنا على بينة منها .

وهذا قد يجعل إبداء الرأى الآن سابقا لأوانه ، غير مصون عن التطويح فى مهاوى الخطل فمن المستحسن أن نصبر حتى يظهر هذا القانون بجملته وتفصيله ، وحينئذ يكون إبداء الرأى فيه بعد فحصه والوقوف التام عليه » .

فقلت لسموه : إن الامة قد طال عليها أمد الانتظار ، ويكفيها أن تعرف رأى سموكم فى هذين الأمرين اللذين تضمنهما قانون الانتخاب الجديد قطعا وهما :

١ ـ حصر حق الانتخاب فى طبقات خاصة من الامة .

٢ ـ جعله على درجتين .

فأجاب سموه : « اذا كان لا بد من ابداء الرأي فى هذين الأمرين الآن فاننا نقول إن بينهما شيئا من التنافى بحيث لم يكن يصح الجمع بينهما في قانون واحد . وذلك ان حصر الانتخاب فى طبقات خاصة معناه اختيار هذه الطبقات من سائر

الأمة والركون إلى رأيها . وهذا ينافي بعد ذلك جعل الانتخاب على درجتين ، فإن معناه تفضيل رأى أفراد بعض هذه الطبقات على بعض .

فكان الأصوب بعد حصر الانتخاب فى هذه الطبقات الخاصة أن يكون بدرجة واحدة لا درجتين .

على اننا لسنا ممن يوافقون على تميز بعض المصريين على بعض فى هذا الشأن بجعل حق الانتخاب فى فريق منهم دون فريق ، خصوصا بعد ما سوى الدستور بينهم وجعلهم التشريع المصرى فى مستوى واحد فى كل شيء ، حتى ان القانون لا يعفى أحدهم من المسئولية الجنائية بعذر الجهل ، فهم إذا كانوا فى الغرم سواء يجب أن يكونوا كذلك فى الغنم ، وفى كل شيء يتعلق بالحقوق العامة ، ولا يصح التمييز بينهم مطلقا ، اللهم إلا فى السن فيصح رفعها حتى يكون شعور الناخب بالحقوق الوطنية ومصالح البلاد شعورا صادقا لا يشوبه شيء من الطيش والنزق .

أما جعل الانتخاب على درجتين فهو أشد إضرارا من الأمر الأول . وفضلا عما فيه من المنافاة التى ذكرناها ، فانه من اكبر عوامل فساد الاخلاق ، فحذفه يكون اكبر مطهر للجو الفاسد المحيط بالاعمال الانتخابية .

ولسنا فى حاجة إلى تعداد الاضرار التى نجمت عن انتخاب الدرجتين فى مصر بعد ما استفحل أمرها وظهر انها اكبر ضربة أصابت الاخلاق والذمم وهما سياج الحياة فى الأمم » .

* * *

التماس

مرفوع منّا ومن حضرات أصحاب السمو الأمراء الموقعين عليه

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول

بطلب إعادة النظام النيابي طبقا لنص الدستور

مرفوع للحضرة الملكية الجليلة - حفظها الله .

نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم برفع التماسنا الآتى إلى ذاتكم الجليلة :

ياصاحب الجلالة

لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغا من الخطورة ، وانه يجب الاهتمام بها بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة النظام النيابى الى البلد ، طبقا لنص الدستور الذى

تكرمتم جلالتكم بمنحها إياه .

هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الاجـــلال والتعظيم والاحترام ؟

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عمر طوسون ـ كمال الدين حسين ـ محمد على ـ يوسف كمال ـ اسماعيل داود ـ عمر حليم ـ سعيد داود ـ سليمان داود ـ عمرو ابراهيم ـ سعيد طوسون ـ حسن طوسون ـ على فاضل ـ عباس ابراهيم حليم .

* * *

حديث

مع مكاتب المقطم الاسكندرى حول القضية السياسية المصرية
والمحالفة مع انكلترا وسياسة حسن التفاهم
نشرته الجريدة المذكورة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٧

قال مكاتب المقطم الاسكندرى :

وعدت القراء بأن أوافيهم بأهم ما يدور فى الأندية الخاصة

بين وطنيـة وأجنبية عن المحادثات السياسية المتعلقة بقضيتنا لا سيما أن موعد اجتماع صاحب الدولة ثروت باشا بسير أوستن تشمبرلن أصبح قريبا ، غير أن الصحف الانكليزية رجعت إلى نغمتها القديمة وانبرى فريق من الانجليز إلى ميـــدان السياسة فجاهروا برأيهم الذى نقلته الينا الأنباء الخاصة فى اليومين الماضيين .

ولذلك رأيت أن يكون للمقطم نصيب من آراء الأقطاب المصريين ، الذين يعول على كلامهم في مثل هذه المواقف . ولما كان صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون فى مقدمة الذين تعول البلاد على آرائهم ، قصدت الوقوف على رأيه فصارحنى به بجلاء فنقلته إلى القراء آملا أن أشفعه بغيره من أحاديث ذوى المكانة والرأى عندنا .

سألت سمو الأمير عن رأيه فى تحالف مصر وبريطانيا . وهل يرى أن هذا التحالف فى مصلحة مصر أو لا ؟ فقال :

« إنه ليس هناك من يشك فى فائدة التحالف إذا كان الفريقان المتحالفان متعادلين فى القوة أو متقاربين على الأقل لانهما حينذاك يخشى أحـــدهما بأس الآخر ، وبسبب هـــذه الخشية يحترم كل منهما ما تعهد به للآخر .

أما إذا كانا متفاوتين قوة وضعفا فقـــد علمنا التاريخ وأفادتنا

التجارب أن يكون للقوى الغنم وعلى الضعيف الغرم » .

وبعد ما فكر سموه قليلا قال :

« وإذا احترم القوى ما تعهد به للضعيف فان ذلك يكون مؤقتا ولا بد حينذاك أن يكون السبب في ذلك موافقة ما تعهد به لمصالحه حتى إذا جاء اليوم الذى يرى فيه أن مصلحته تناقض عهوده فانه لا يتأخر عن نقضها واعتبارها (قصاصة ورق) . وإذا راعى اللياقة وتظاهر باحترامها ذهب إلى تفسيرها بما يشاء فيضيقها تارة ويوسعها طورا بحسب الظروف والاحوال ، ورائده فى كل ذلك مصلحته الخاصة فهو لا يبالى وقتذاك باعتراض هذا الضعيف أو تذمره ما دامت قوته تضمن له اكراهه على قبول ما تمليه مشيئته .

وليس هناك إلا حالتان . حالة يحسن معها التحالف وهى حالة التكافؤ أو التقارب فى القوة . وحالة يكون فيها فى مصلحة أحد الطرفين دون الآخر ، وهى حالة قوة أحدهما وضعف الثانى لا سيما إذا كان البون بينهما بعيداً فى القوة والضعف . ومما يؤسف له أن هذه الحالة الأخيرة هى التى تنطبق علينا كل الانطباق . فهل يجوز لنا والحالة هذه أن نسعى لمحالفة بريطانيا ؟ وهل سوابقها معنا تشجعنا على هذا السعى ، وهي لم تحترم

وعودها الكثيرة لنا من قبل ، ولم تبال بعهودها العديدة معنا في الماضى ؟ وما هى الضمانات التى تجعلها فى المستقبل تبر بما تقطعه على نفسها ؟

هذه أسئلة نترك للقارىء الاجابة عليها .

ثم هل لنا أن نطلق على التعاقد الذى سيكون بيننا وبين انكلترا لفظة اتفاقية أو محالفة ؟ وألا يكون الأصلح تسميته عقد تنازل من مصر لانكلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليه والاعتراف بشرعية احتلالها للأراضى المصرية ؟ وما الذى ستجنيه مصر من هذه التضحية الجديدة ؟ وما هي القيمة التى ستدفعها لنا انكلترا فى مقابل حصولها على هذه الامتيازات ؟ وهل ممكن تقدير ثمن للحرية أو لجزء منها ؟ إننا نوجه هذا السؤال خاصة إلى الأمة الانكليزية لأننا نعتقد أنها تقدر قيمة الحرية أكثر من غيرها .

ولقد برهنت لنا انكلترا على قيمة الاتفاقية معها بما عاملتنا به فى اتفاقية السودان ، فقد أخرجتنا من تلك البقاع بسبب أن بعض شباننا المهوسين اغتالوا المأسوف عليه حاكم السودان العام . نعم ان هذه الحادثة شنيعة لا يرضى بها أحد ، وقد أعلنت مصر من أقصاها إلى أقصاها سخطها على هؤلاء الخوارج المارقين من الوطنية

المصرية ولكن كثيرا ما وقع مثل هذه الجرائم الفظيعة ولم يكن لها تأثير يذكر في تغيير الروابط السياسية والعلاقات الدولية. فقد ارتكب رعايا دول هي أرقى منا بكثير وأعرق مدنية مثل هذه الجرائم، واغتيل فيها اشخاص تابعون لدول أخرى هم أعظم قدرا وأكبر شأنا من السردار ولم نر مع هذا أن هذه الاغتيالات جرت وراءها ما جرته تلك الحادثة المشئومة علينا. واليك بعض هذه الجرائم :

١ - قتل امبراطورة النمسا اليزابيت بيد إيطالى .

٢ - قتل المسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا بيد ايطالى ايضا .

٣ - قتل المستر ماكنلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة بيد ايطالى أيضا .

ولا شك في أن جميع هؤلاء القتلى أعظم مقاما واكبر منصبا من السردار، ومع هذا لم نر دولة من هذه الدول التى اغتيل رؤساؤها تحركت أى حركة كانت ضد إيطاليا، فضلا عن سلخها جزءا من ممتلكاتها جزاء إجرام بعض رعاياها. نعم إن قتل ولى عهد النمسا وقرينته أعقبته الحرب الكبرى، ولكن هذا لم يكن إلا سببا ظاهرا. أما السبب الحقيقى كما أثبته الحلفاء

إثباتا جليا لا يحتمل أقل شك فهو رغبة المـــانيا وتلمسها أوهى الأسباب لوقوع الحرب . فجماها ذلك تشدد مع حليفتها النمسا حتى تشترط تلك الشروط القاسية التى فرضتها على صربيا ، وكانت النتيجة عدم قبولها ووقوع الحرب الكبرى » .

وهنا اكتفيت بما أبداه سمو الامير فى مسألة التحالف وسألته عن رأيه في سياسة حسن التفاهم فتفضل وقال :

« إن حسن التفاهم لا يكرهه أحد ، ونحن الضعفاء نرحب به أكثر من الاقوياء مثل انكلترا ، ولـكن بشرط أن يكون خاليا من المطامع بريئا من الاغراض . فيكون النفع منـــه متبادلا مع سلامة العاقبـــة وحسن المغبـة . غير اننا رأينا أن حسن التفاهم لا يسود بيننا وبين انكلترا إلا إذا سلمنا لها بجميع ما تطلبه منا . أما إذا قابلنا مطامعها بأقل تمسك بحقوقنا فان هذا التفاهم الحسن ينقلب فى لحظة إلى ضده . وأقرب مثال لذلك ، الوقت الذى كانت حكومتنا فيـــه على أحسن (حسن تفاهم) مع انكلترا فى أيام الوزارة الزيورية الماضية ، فقـد فعلت معها كما فعلت مع غيرها بل اكثر وانكى . فأخرجت المدرسين المصريين من السودان من دون سبب ما إلا لأنهـم مصريون ، وأبطلت الدعاء لملك مصر فى جوامع السودان وهي إهانة تمس إحساسنا أشد مساس واستهتار

بعواطفنا وكرامتنا .

والحقيقة التى لا ريب فيها أن مثلنا مع انكلترا مثل دائن ومدين . فاذا كان هذا المدين يريد أن يدفع جميع ما عليه لدائنه فبها ولا موجب لعقـــد اتفاقية معه إلا إذا أراد أن يدفع بعض ما عليه ويأخذ مخالصة عن الباقي . وهذا كل ما بيننا وبين انكلترا . فاذا كانت قد شعرت أخيرا بأنها أخـــذت منا شيئا فلترده ولا موجب لاتفاقية ، فان هذا الرد وحده كاف فى الاتفاق وفي حسن التفاهم الحقيقيين . وإذا كانت لا تعترف بذلك بل تنكر علينا هذه الحقوق التى اغتصبتها منا بدون رضانا وإقرارنا فيكون غرضها من إبرام الاتفاقية أخذ هذا الاقرار الذى أعياها أخـذه منذ وطئت قدماها أرض مصر إلى الآن . وقد يكون غرضها مع كل هـذا اكتساب شيء آخر برضانا علاوة على ما أخـذته قهرا عنا . وفى الحالين تكون الاتفاقية ضارة بنا وبمصالحنا » .

وعند هذا الحد اكتفيت بما حصلت عليه من الأمير العظيم فشكرت له لطفه وصراحته .

* * *

تعليق

لجريدة السياسة على الحديث السابق

نشرته في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٧

قالت جريدة السياسية :

نشرت زميلتنا المقطم أمس الاول حديثا جرى لوكيلها فى الاسكندرية مع حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون ، وهو حديث يمكن تلخيصه فى أن سموه يقرر قاعدة عامة هى : « انه ليس هناك من شك فى فائدة التحالف بين دولتين إذا كان الفريقان المتحالفان متعادلين فى القوة أو متقاربين على الأقل لأنهما حينئذ يخشى أحدهما بأس الآخر وبسبب هذه الخشية يحترم كل منهما ما تعهد به للآخر » .

وفى أن سموه يطبق هذه القاعدة العامة على فكرة التحالف بين مصر وانجلترا فيرى ان الاتفاقية التى يسعى اليها الطرفان « ضارة بنا وبمصالحنا » إذ تكون فى الواقع « عقد تنازل من مصر لانكلترا عن جزء من حقوقها والسماح بالسيطرة منها عليه والاعتراف بشرعية احتلالها للاراضى المصرية » . ويسمح لنا سمو

الأمير الجليل ان نناقش فى هوادة تلك الآراء التى تقدم بها سموه فى حديثه . ويسمح لنا سموه أن نظهر أول الامر دهشتنا التامة من تلك القاعدة العامة التى بدأ سموه حديثه بتقريرها .

ذلك أنها لو صحت لما كان هناك محل لوجود محالفات أو اتفاقات دولية إذ الواقع انه يستحيل أن تكون الدول كلها على قدم المساواة من حيث قوة الجيوش والاساطيل وعدد السكان ووسائل الانتاج الاقتصادى ، وذلك أن الواقع يدل على قيام المحالفات والاتفاقات بين مختلف الدول صغيرها وكبيرها ، وان هذه المحالفات تبقى محترمة سائدة علاقات الطرفين ما دامت الاحوال العامة عادية لم يطرأ عليها ما يغير جوهرها تغييرا .

ثم ليسمح لنا سمو الامير أن نذكر سموه بأن القول بأن فكرة الاتفاق مع الانجليز (ضارة بنا وبمصالحنا) إنما لا يتفق مع ما تقول به الامة المصرية قاطبة بلسان أحزابها وصحافتها وبلسان برلمانها وزعمائها . وهؤلاء جميعا قد اختطوا لانفسهم طريق حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز والوصول إلى عقد محالفة تدعم هذا التفاهم وتدعمه على قاعدة استقلال مصر وتحقيق مطالبها القومية . ولقد سعت مصر فعلا ـ وسعت اكثر من مرة ـ فى سبيل هذا التفاهم وتلك المحالفة فحادث « الوفد المصرى » لجنة ملنر وفاوض « الوفد الرسمى »

وزارة الخارجيــة البريطانية في عهـد لورد كيرزون ووزارة مستر لويد جــورج . وسعى ثروت باشا سعيــه المعروف سنة ١٩٢٢ ، وفاوض المغفور له سعـد زغــلول باشا رئيس الحكومة المصرية مستر ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانيــة سنة ١٩٢٤ . وكانت الفكرة التى تدفع بهؤلاء جميعا وإذن بمصر كلها ، فكرة الرغبــة الخالصة فى حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز والوصول إلى محالفة تضمن دوام العــلاقات بين البلدين وقيامها على قاعدة استقــلال مصر والمحافظة على مصالح بريطانيا الصحيحة فى وادى النيــل ، بل أن سمو الأمير كان أول النهضة المصرية التى قامت فى أثر الهـدنة من الساعين إلى السفر إلى أوربا على رأس « وفد » يعمل لاستقــلال مصر ولضمان المصالح البريطانية .

وليسمح لنا سمو الأمير أخيرا أن نتقـدم بملاحظة على تقرير سموه الأخير ان محالفتنا انجلترا تكون بمثابة « عقــد تنازل من مصر لانجلترا عن جــزء من حقوقها » ان التحالف الذى يسعى اليه المصريون إنما هو التحالف الذى لا يضيع على مصر حقــا ولا يمس لهــا استقلالا ويضمن فى الوقت نفسه مصالح بريطانيا مصونة غير متعارضة مع ذلك الاستقــلال ، ثم أين هى الاتفاقات التى تدوم وها هي أقربها الينا معاهـدة « فرساى » التى أخضعت

ألمانيا لاعتبارات قاسية ، هل هى الآن قاعدة العلاقات بين ألمانيا ودول الحلفاء حقا أم أنها خضعت بفعل الحوادث فيها ؟

على أن البرنامج الذى يتقدم به حضرة صاحب السمو الامير إنما هو برنامج « سلبى » يطلب إلى المصريين أن يقعدوا ساكتين لا يسعون إلى تفاهم ولا إلى محالفة تقوم على هذا التفاهم . والذى نعرفه هو أن البرامج السلبية لم تكن يوما خطة سياسية يقول بها السياسيون الذين يرغبون فى إخراج بلادهم من المآزق وحل ما ينتابها من أزمات .

فهل لصاحب السمو أن يتفضل بأكمال حديثه فيدلى بالخطة « الايجابية » التى يريد سموه أن يعارض المصريون بها ما أجمعوا عليه من خطة حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم مع الانجليز ؟ وهل لسموه أن يدلنا على الوسائل الفعلية التى يصح أن يتذرع بها المصريون لحل مشكلاتهم غير وسيلة التفاهم ما داموا لم يصلوا بعد من قوة الجيوش والأساطيل إلى ما وصلت اليه الدولة البريطانية من عظمة وسلطان ؟

وهل نكون مغالين إذا قلنا إن فى إذاعة مثل الخطط « السلبية » والعمل على أن تساور النفوس نوعا من تثبيط الهمم والدعوة إلى التردد والهزيمة فى وقت تجمع البلاد كلها فيه على

التطلع إلى المستقبل بعين الرجاء من طريق التفاهم الحسن سعيا للوصول إلى محالفة دائمة يستكمل بها الاستقلال وتضمن مصالح الانجليز ؟

ثم هل لنا أن نتساءل عن معنى الادلاء بمثل تلك التصريحات فى الوقت الذى يقصد فيه رئيس الحكومة المصرية الى لندن ويستأنف فيها سبر غور الأوساط السياسية الرسمية وغير الرسمية قصد التعرف على مدى الاستعداد من الجانب الانجليزى للتفاهم الصحيح حتى يحكم دولته إذا كانت الظروف مناسبة للبدء فى المفاوضات أو غير مناسبة فيعود إلى البرلمان صاحب السلطان الأكبر يدلى له نتيجة جسه نبض الانجليز ويكون البرلمان هو الحكم الأعلى يأذن بالمفاوضة إذا أراد ولا يأذن إذا لم يرد .

على أن ثروت باشا كان قد ذهب إلى لندن فى المهمة نفسها قبل هذه المرة . فى شهر يوليو الماضى . فلماذا لم تذع هذه الآراء فى ذلك الحين إذا كان القصد منها مجرد تنبيه الأذهان لوجه مصر ووجه مصلحتها الصحيحة ؟

الحق إنا مهما قلبنا حديث صاحب السمو الأمير عمر طوسون على أى وجه من الوجوه لا نستطيع أن نرده إلى حكمة سياسية

أو إلى خطة عملية تخرج مصر من مأزقها بل ان كثيرين قد يرون فيه إحراجا لا يفهمون الداعى اليه لـكى يخفف من وطأة هـــذا كله .

إن البرلمـــان قائم فى مصر وأنه بأحزابه وائتلافه وبكثرته التى تـكاد تكون إجماعا قد أقر مبـــدأ حل المسألة المصرية عن طريق التفاهم تفاهما يستكمل استقلال البـــلاد ويضمن مصالح الانجليز . ولا تزال الحيـــاة النيابية سائدة فبرنامج هيئاتها هو الذى ينفذ وخطتها هى التى تتبع وآراؤها هى التى يعنى بتحقيقها .

* * *

رد

على ما علقت به جريدة السياسة على حديثنا السابق

وقد أرسل إليها عن طريق باشمعاون دائرتنا

فنشرته فى عددها الصادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٧

قالت جريدة السياسة :

جاءنا الكتاب الآتى ننشره اليوم ونحتفظ بكلمة لنا فى صدده :

دائرة طوسون باشا

حضرة صاحب العزة رئيس تحرير السياسة الغراء

اطلع حضرة صاحب السمو الأمير على مقال حضرتكم الذى علقتم به على حديث سموه مع مكاتب المقطم الأغر وقد أمرنى أن أحيطكم بأن الذى لفت نظر سموه بنوع خاص قولكم (بل ان سمو الأمير كان أول النهضة المصرية التى كانت فى أثر الهدنة من الساعين إلى السفر لأوربا على رأس وفد يعمل لاستقلال مصر ولضمان المصالح البريطانية) .

أما الصحيح فهو أن الأمير كان أول الساعين لتشكيل وفد

يسافر إلى مؤتمر الصلح ويعمل لاستقلال مصر فقط وترك مسألة رياسة الوفد وأعضائه لقرار الجمعية التى دعاها للحضور بسرايه بشبرا فى يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ . والذى ينكره سموه من قولكم هذا هو ذكركم ان مهمة هذا الوفد أيضا كانت ضمان المصالح البريطانية . ولذا فان سموه يكون لحضرتكم من الشاكرين إذا ذكرتم لسموه تصريحا أو حديثا بهذا المعنى أو أى إشارة اليه ولو من طرف خفى .

على أن مؤتمر فرساى كان مؤتمرا دوليا عاما وكان الداعى لتوجه الامم المغلوبة على أمرها اليه بوفودها اعتقاد هذه الامم فى ذلك الحين ان سيطبق عليها مبادىء ولسون الأربعة عشر ومنها مبدأ تقرير المصير كما هو معروف ، ومسألة ضمان المصالح البريطانية إنما جاءت بعد ذلك وهى من توليدات السياسة البريطانية التى استنبطتها واتخذتها وسيلة لها فى الاستمرار على سلب حقوق هذه البلاد ، فلا يعقل أن يكون لها ذكر على لسان أى مصرى فى فجر النهضة المصرية التى قامت فى أثر الهدنة فضلا عن أن يعترف بها أو يسعى لضمانها .

وأما ما حواه مقالكم غير هذا فليس لسمو الأمير أدنى اعتراض عليه لانه من قبيل اختلاف الآراء فى موقف مصر السياسى واعتقاد سموه الشخصى ان كل مصرى حر فى إبداء

رأيه فى هذا الموقف ما دام مخلصا ورائده مصلحة الوطن .

وسموه يرجو بعد إهدائه إليكم تحيته أن تتفضلوا بنشر هذا فى أقرب عدد يصدر من جريدتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

باشمعاون الدائرة

* * *

تعليق آخر

لجريدة السياسة على ردنا السابق

نشرته فى عددها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧

رأى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون أن يحادث مندوب (المقطم) الاغر فى الاسكندرية ، وأن يكون الحديث خاصا بالمفاوضات المصرية الانجليزية وأن يتضمن أن خير السياسات فى نظر سمو الأمير هى السياسة السلبية التى يرفض المصريون بمقتضاها كل دعوة الى الاتفاق وكل مفاوضة فى سبيل الاتفاق . فرأينا أن نلاحظ لمناسبة حديث الأمير ان فكرة استكمال استقلال مصر عن طريق المفاوضة

مع الانجليز هي فكرة مصر والمصريين جميعا تجلت أيام تأليف الوفد ومنذ تأليف الوفد إلى اليوم وأقرتها كتلة الأحزاب المؤتلفة يوم تفاهمت ودولة ثروت باشا على أن يذهب إلى لندن أولا وثانيا لسبر غور الدوائر السياسية الرسمية وغير الرسمية فى العاصمة الانجليزية ثم يعود اليها بنتيجة أبحاثه واتصالاته . فان كانت نتيجة متفائلة تفاهم وإياها على بدء المفاوضات مع السلطات البريطانية وإن لم تكن متفائلة تفاهم وإياها كذلك على عدم البدء فى المفاوضات . وأضفنا انه مهما يكن من أمر فان المفاوضات التى ترضى بها البلاد لن تخرج عن كونها قاصدة إلى تسوية المسألة المصرية تسوية يرضاها الطرفان فيستكمل بها استقلال مصر ويحافظ بها على المصالح البريطانية الصحيحة فى وادى النيل . وذكرنا سمو الأمير خلال الادلاء بملاحظاتنا ان سموه كان من الساعين إلى تأليف وفد فى أواخر سنة ١٩١٨ سعيا منه فى سبيل تحقيق هذا البرنامج نفسه .

وقد جاءنا من صاحب السمو الأمير الجليل بعد ذلك – عن طريق باشمعاون الدائرة كتاب نشرناه أمس الأول واحتفظنا بكلمة لنا فى صدده .

وقد ورد فى كتاب الأمير أو فى كتاب « باشمعاون الدائرة » ان مسألة ضمان المصالح البريطانية إنما هي من توليدات السياسة

البريطانية التى استنبطتها واتخذتها وسيلة لها في الاستمرار على سلب حقوق هذه البلاد . فلا يعقل أن يكون لها ذكر على لسان أى مصرى فى فجر النهضة المصرية التى قامت فى أثر الهدنة فضلا عن أن يعترف بها أو يسعى لضمانها .

والكلمة التى احتفظنا بها فى صدد الكتاب الأميرى إنما ترجع إلى هذه الفقرة منه وإنما هى التى نريد أن نتقدم بها اليوم مستميحين سمو الأمير الجليل عذرا إذا نحن تقدمنا بها عن غير طريق باشمعاون الدائرة .

كانت الفكرة الأولى التى اتجهت اليها جماعة المصريين الذين أرادوا رفع صوت مصر لمناسبة قرب انتهاء الحرب الكبرى وعقد الهدنة مع تركيا ثم مع ألمانيا هى أن تفاوض مصر انجلترا فى هذا الشأن . ومن أجل فكرة المفاوضة هذه ذهب المغفور له سعد زغلول باشا ورفيقاه إلى دار الحماية فى الثالث عشر من نوفمبر سنة ١٩١٨ وقابلوا الممثل البريطانى وطلبوا اليه التصريح لهم بالسفر إلى انجلترا كما كان الوزيران الكبيران رشدى باشا وعدلى باشا قد طلبا نفس هذا التصريح بالسفر إلى انجلترا .

ولقد كتب المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الوفد إلى الممثل البريطانى بعد ذلك فى التاسع والعشرين من نوفمبر سنة

١٩١٨ كتابا جاء فيه :

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وفـــد برئاستى يقصد السفر إلى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر .

وأعاد الفقيد العظيم هذه العبارة نفسها فى كتاب آخر بعث به إلى الممثل البريطانى جاء فيه :

وأن سفرنا إلى انجلترا لم يكن الغرض منـــه إلا مفاوضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يديرون الرأى العام الذى اليه ترجع الشؤون الحكومية .

والمفـــروض ان الذهاب إلى انجلترا لا يمكن أن يكون القصد منه غير السعى فى سبيل التفاهم والاتفاق . والمفروض أن الاتفاق مع دولة كبيرة خارجة من ساحة الوغى يكللها الغـــار ويسكرها الانتصار إنمـــا يكون على قاعدة ضمان مصالح هذه الدولة بشرط ألا تعارض هـــذه المصالح ما تطمح فيـــه البلاد الراغبة فى الاتفاق من حرية واستقلال .

كذلك يعلم الناس ان حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون كان قد اعتزم تأليف وفد وان سموه اكتفى بعد

ذلك (بالوفد المصرى) داعيـــا له بالتوفيق متبرعا له بجزء من أمواله الخاصة ، أو ليس ذلك دليـلا على أن سمو الأمير الجليل رضى سياسة الوفد وقبـل مبادئه وهى السياسة وهى المبـادىء التى تقوم على تسوية المسألة المصرية عن طريق الاتفـاق مع الانجليز اتفاقا يضمن استقــلال مصر ومصالح بريطانيا (التى لا تتنافى مع هذا الاستقلال) ؟

أو ليست هـــذه الصيغة فى التعبير هى التى عقـــد عليها الاصطلاح وهى التى يعبر الوفد وتعبر بها البلاد كلها منـــذ ألف الوفد إلى اليوم عن البرنامج القومي الخالص ؟

على أن نعيـــد هنا ما سبق أن ذكرناه فى ملاحظاتنا التى أدلينا بها على حديث سمو الأمير . نعيـد انه ليس لنا لاستكمال حقوقنا واستقلالنا إلا واحد من طريقـين : الأخذ بالقوة ، والوصول عن طريق المفـاوضة . أما الأخذ بالقوة فنقر بأنه أسلوب غير مستطاع . وأما المفـاوضة فهى الطريق الوحيـــد الذى لا يقبل لنا بالالتجاء إلى غيره .

ومن قال (مفاوضة) قال بلا ريب : تنازل من الطرفين عن شىء من مطالبه الكاملة . إنمـا مهمة المفاوض المصرى هى ألا يمس التنازل من جانبه عن شىء من المطالب المصرية الكاملة

الاستقلال المصرى بحال . على أن هذا التنازل المحتوم فى المفاوضات عن جزء من المطالب المصرية الكاملة ليس معناه بأى وجه من الوجوه انه تنازل أبدى . وهذا هو الشأن فى كل الاتفاقات التى تتم بين طرفين يكون أحدهما قويا وثانيهما غير متعادل وإياه فى القوة . فكل دولة تغلب على أمرها تنتظر دائما أن تسنح لها الفرص التى تساعدها على أن تستكمل سيادتها مع الزمن . والتاريخ مفعم بالحوادث التى تؤيد هذا الذى نتقدم به من تقرير .

وقد يكون مفيدا أن نذكر لهذه المناسبة موقف رجل الدولة الشهير (كافور) وقد أغضبه صلح (فيلا فرانكا) بين فرنسا والنمسا فى سنة ١٨٥٩ فاستقال بسببه وهو يلعن المعاهدة وما احتوته لأنها جعلت النمسا تتنازل عن (لومبارديا) ولم تجعلها تتنازل كذلك عن البندقية .

فقد حدث ان عاد (كافور) إلى الحكم في العشرين من يناير لسنة ١٨٦٠ فكان أول ما بدا منه أن كتب إلى الأمير نابليون يرجو منه أن يظل عند عطفه السابق على المطامح الايطالية . فجاء ضمن كتابه ذكر لصلح (فيلا فرانكا) لكن جاء على نحو الاغتباط بما تطورت اليه المعاهدة (تطورا بديعا إذا كانت الحملة الدبلوماسية التى تبعتها اكثر فخرا للأمبراطور وأجدى

نفعا لايطاليا من الحملة العسكرية التى سبقتها) .

لذلك يصح ان نذكر معاهدة فرساى التي يصح اعتبارها أحدث فصل من فصول التاريخ السياسى وها نحن نحضر كل يوم تمزيقا لجزء من أجزائها على الرغم من أن فرنسا لا تزال أقوى من ألمانيا فى عديد من النواحى . فهل يئست ألمانيا يوم عرضت عليها لامضائها وهل رفضت معتزة بحقوقها كاملة مقسمة انها ان تمضى بيدها (صك العبودية) الذى يشير اليه سمو الأمير طوسون ؟ أو هى إذا كانت تظل محتلة الآن بجيوش فرنسا وجيوش الحلفاء وكانت فرنسا هى التى تشرف الآن على شؤونها جميعا ؟

وهل قال أحد ان ألمانيا بتصرفها ذلك التصرف ازاء (معاهدة فرساى) قد تنازلت عن حقوقها ووقّعت (صك عبوديتها) ؟

ولمناسبة ألمانيا ومعاهدة فرساى وما سبقها من حرب نريد أن نقدم لسمو الأمير الجليل بأنه كان حاسما فى الميل إلى القول بمسئولية ألمانيا فى حين أن أمر المسئولية لا يزال محل أخذ ورد . بل ان وزير الخارجية البلجيكية قال أخيرا باجراء تحقيق . فقبل بذلك افتراض المانيا لا تكون هى المسئولة او لا تكون هى المسئولة الوحيدة عن إعلان الحرب . ومصر تود أن

تحظى بعلاقات الود مع الدول جميعـــا فليس من المصلحة فى شىء ان يقوم أمير من أمرائها يرجح كفة المسئولية فى ناحيـــة دون اخرى .

وبعد فانا نرجو أن نكون قد وفقنا الى ايضاح ما كان غامضا فى نظر سمو الأمـــير الجليـل من ان ضمان المصالح البريطانية فى مصر ضمانا (لا يتنافى مع الاستقـــلال) إنما هو برنامج مصرى قال به (الوفـد المصرى) وقال به زعماء المصريين منذ (فجر النهضة) وقبل فجر النهضة ايضا .

* * *

خطاب

أرسلناه الى حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا

بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٨

بشأن مفاوضات مصر مع بريطانيـــا

حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا

نشكركم على إهدائكم الينا جزء الحوليات الجديد . وقـــد طلبتم الينا ان ننظر فيما كتبتموه عن المغفور له سعـــد زغلول

باشا ونكتب لكم برأينا . وإجابة لهذه الدعوة نقول فى مأخذكم عليه بالصفحة ٥١٥ ان تأخر سعد باشا عن المسارعة إلى المفاوضات فى وزارة العمال لم يأت منه فائدة ولا ضرر وإننا نعتقد ذلك للسببين الآتيين :

الأول — ان السياسة الانجليزية الخارجية لا تتغير مهما يكن لون الحزب المتولى الحكم فى بلاد الانجليز ولا يؤثر فى هذه النظرية ما نراه وما نسمعه من رجال سياستها وهم خارج الحكم فانهم فى هذه الحالة يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم . فاذا تولوا الحكومة كانوا على طراز واحد فى السياسة الخارجية .

والثانى — ان حزب العمال ربما كان اكثر الاحزاب تشبثا بالاستعمار فى نظرنا بحكم مصلحته الخاصة لأن مصالح العمال لا تروج إلا بكثرة المنافذ والسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف ما ينتج من أعمالهم ونفاد سلعهم . فالمستعمرات هى الأسواق المضمونة لهذه السلع . وضياعها من أيديهم يترتب عليه بلا شك سوء حالهم وكساد بضائعهم وينتج من هذا ان بقاء مصر تحت سيطرة الانكليز فيه اكبر نفع لحزب العمال .

وأما رأيكم عنه فيما فعله عقب الانذار الانكليزى بسبب

مقتـــل السردار ودونتموه بالصفحة ٥١٦ من كتابكم ، فرأينا فيه أنه كان الأصوب لسعد باشا ألا يقبل أى طلب من طلبات الانكليز ولا يستقيـــل إلا إذا طرد طردا ، لأن تركه لمنصبه فى هذه الحالة يكون مثله فيه مثل الجندى الذى يكون فى خط الدفاع أمام العدو ويفر من تلقاء نفسه قبل المصادمة ودون أن يقهره العـــدو ويضطره إلى الهزيمة أو التسليم بقوة لا قبـــل له بها .

واقبلوا مزيد سلامنا ؟



فهرس

